

سلسلة فكرية
عقائدية في النظرية
العالمية الثالثة



كتاب
روح الاخصر

10

احمد ابراهيم

الثورة والدولة



المنتاة العامة للنشر والتوزيع والاعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

عيسى يوسف المبروكي

كتاب
الزحف الاخضر

كتاب
الزحف الأخضر

عبد الوصف السويدي

احمد ابراهيم

الثورة و الدولة

منشورات

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

الطبعة الأولى
1391 و . ر 1982 م

ص
ب
959

المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان
طرابلس - الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية

حقوق الطبع
والاقتباس والترجمة
محفوظة للناس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« . . . * فليَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ *

الَّذِينَ أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ » *

صدق الله العظيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
مدخل	9
التناقض بين الثورة والدولة	13
هل تثور الدولة ؟	43
هل ندول الثورة ؟	57
الثورة أم الدولة	71
كيف ستنتهى الدولة ؟	83
متى تنتهى الدولة ؟	97
القيود التي تعود	111
ملاحظة أخيرة	125

عيسى يوسف اللامي

مدخل

يدرس هذا الكتاب موضوعاً تفسيرياً عميقاً هو التناقض
الحتمي والحدري بين القديم الذي بناه الطغاة على اجساد
الجماهير ، وبين الحديد الذي تسعى الجماهير إلى بنائه
فوق أنقاض الطغيان .

فالموضوع إذن يبدأ بانتصار ثورة الجماهير الشعبية
ضد المتحكمين فيها والمستغلين لها .. وتدميرها للنظام الذي
كان مقاماً على العنف والاستغلال والقهر ، والذي كان
نصيب الجماهير في ظله أن تستباح دماؤها وحقوقها لمصلحة
الأقوياء المسيطرين على الدولة الرجعية الدكتاتورية . التي
تصيغ مصالحها ورغباتها قوانيناً نافذة (وسارية المفعول)
دون توقف .. وتجعل الجحيم المقيم حقاً لا يمكن لأحد أن
يجتازه إلى أى سبيل إلا إلى المشنقة أو المقصلة .

فحين تنتصر الجماهير بالثورة الشعبية تجد من حقها
ومن واجبها أن تدمر القديم بآلياته وثقافته .. ولكنها لا تجد
ذلك سهلاً ميسراً ، إنها تعاني الكثير في مقابل أن تبني وجوداً
ظالماً ومأسوياً كان يجثم على صدرها وعلى صدر الحضارة

البشرية برمتها ، حائلاً دون تحقيق أى تقدم باتجاه سعادة
الانسان وابداعه .. ودون نجاحه في بناء عالم العدل الذي
حلم به عبر العصور وإن الجماهير رغم المعاناة التى ذاقت
آلامها قد تجد نفسها اسيرة شرك القوى الرجعية المعادية
للتقدم مرات ومرات .. دون أن تتمكن من انتقاء ذلك ..
أو المحاولة دون وقوعه .. فكان لابد أن ندفع بآراء كالتى
بين ايدينا الآن ، لنكشف للجماهير بعض الحقائق ونقدم
لها بعض المضامين والوثائق التى ستساعدنا حتماً في القضاء
على أى محاولة لابتسار الثورة الشعبية دون أن تحقق الجماهيرية .
ولعل تقديم آراء كهذه فيه درجة كبيرة من المخاطرة
بسبب عدم اتفاق الباحثين على تعريف واحد لأى ظاهرة ..
ولعدم اتفاقهم أيضاً على رؤيا واحدة لكل حادث قد
يستخدم في التدليل على صدق تفسير معين إذ قد يستخدمه
آخرون للتدليل على كذب ذات التفسير في موقع آخر .
ولكن هذه الرؤيا التى نقدمها ليست مرهونة بالاتفاق على
تفسير موحد للظواهر الاجتماعية أو السياسية أو غيرها بين
الباحثين ، إذ أنها استخلاص مستجد يعتمد الموضوعية
والواقعية لدروس عملية ميدانية كانت ليبيبا خلال هذا

العقد الأخير من السنين وما زالت ، مسرحاً لها ومجالاً
رحباً لتطبيقها ، فليست هذه الآراء فلسفة نظرية خالية
من الواقعية . . وليست في نفس الوقت مجرد مقارنة بين
مجموعة من الآراء الاجتماعية والسياسية أو التفسيرات
المتضاربة ولكنها في الواقع استنتاج علمي صيغ اعتماداً على
واقع موضوعي يجري صنعه بيد الانسان المعاصر في هذه
البلد الصغيرة مهيناً نفسه للانتقال عبر البحار والمحيطات
إلى حيث يقبع كل انسان معاصروا ومظالمه وآماله التي لاتخذ .
وحيث ان فكر القذافي مرشح لاجتياح العالم كله
باعتباره التفسير العلمي الشمولي للحضارة البشرية ، والتحديد
الأمثل لطموحاتها وأهدافها . فإن رأياً كالذي نحن
بصدده يعتبر هاماً كأحد أهم موضوعات الحوار التي تنشأ
بعد بناء الدولة الجماهيرية على أنقاض النظام السياسي
الديكتاتوري الذي يسبقها .

إن دراسة (أكاديمية) مقارنة بين مجموع آراء الباحثين
عبر التاريخ في موضوع الدولة ووظيفتها ليس بذي فائدة
كبيرة بالنسبة لعالمنا المعاصر ، بالقدر الذي تكون به أهمية
استيعاب الطموح الانساني العظيم . والعمل الدعوب على

تحقيقه باستشراف المستقبل المشرق أمام هذه الملايين المعذبة
التي تعاني التخلف والفقر والمرض . بسبب ما تكابده
من استغلال وهيمنة وعبودية هي في مجموعها أسلحة
الامبريالية العالمية لقهر الشعوب واخضاعها تحت مصالح
الاحتكارات وداخل مناطق النفوذ .

إن هذه الملايين المعذبة والمضطهدة والمستضعفة . .
لا يهملها إلا الطريق الذي تحقق فيها خلاصها من القيود
بدءاً بالقيود الذي يكبلها في داخل أوطانها ممثلاً بالبرجوازية
والفاشية والشرائح الاجتماعية الرجعية المحلية . . وصولاً
إلى القيود العظمى التي تحرك خيوطها دول الاستعمار
والامبريالية التي تمارس الإحتراز والنهب . . وتمارس
التمييز العنصري والديني . . وتشويه الثقافات والحضارات . .
والتي تسعى بكل جهدها إلى تدمير حاضر الأمم المسحوقة
ومستقبلها . . بتخريب بلدانها وسلب ارادتها ومواردها
المعنوية والمادية .

وهذا الكتاب ليس سوى محاورة مع الجماهير مباشرة
عن الطريق الذي ستتخلص فيها من كل القيود .

التناقض بين الثورة و الدولة

إن الحلول الجذرية للمشكلة تصطدم دائماً بالتركيبة الكلية للمجتمع الذى خلق المشكلة ، ومن أسباب ذلك قيام الطبقات المسيطرة بتوظيف المجتمع لمصلحتها بما في ذلك مشكلاته السياسية والاقتصادية والاجتماعية .. ولذلك فإن هذه الطبقات تقاوم أى نوع من التغيير في إطار المجتمع أو خارج إطاره ، إلا إذا أرغمت على قبوله ارغاماً .. وحتى في هذه الحالة فإن الطبقات الرجعية المسيطرة ستكتشف طريقها إلى التأثير على عمليات التغيير بالشكل الذى يناسبها إلا إذا أرغمت مرة أخرى على القبول بالتغيير كاملاً ومباشراً .. أو قبلت التصفية الجسدية لها ولمصالحها ولعلاقاتها السلوكية السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ولأن الثورة هي الحل الجذري الوحيد لأزمة المجتمع الانساني المعاصر فإن القوى الاجتماعية الرجعية تكثف

عملها باتجاه اجهاض الفعل الثورى أو تأجيله .. وباتجاه
اعداد نفسها لمقاومته والانتصار عليه في حال وقوعه .

ولأن الدولة هى مؤسسة الأقوياء .. وكيان المسيطرين
فقط فإنها تعبر فعلياً عن مصالح الطبقات المسيطرة والقوية
والتي تمثلها في عالمنا المعاصر طبقات البرجوازية والرأسمالية
العالمية وطفيلياتها المحلية في بلدان الشعوب النامية .

إذن فإن الدولة هى ملك البرجوازية ومشتقاتها من
الترسبات الاجتماعية اليمينية - الا في حالة واحدة استثنائية ،
حين تحرق البرجوازية ومشتقاتها جميعاً ويجمع رمادها في
قطعة قماش صغيرة ليردم تحت البحر إلى الأبد ، أو تحرق
الدولة ذاتها وينفخ رمادها مع الريح .

أما فيما عدا ذلك فإن الدولة هى دولة اليمين الرجعى
تناط بها على الدوام مهمة كببح الارادة التقدمية وعرقلة
التغيير ، بل تناط بها مهمة قتل الأمل الإنسانى في تنفس
ذرة من الحرية أو معايشة دقيقة واحدة لا غير في ظل العدالة .

إن ذلك لا ينطبق فقط على الدولة الرأسمالية أو الدولة

الاقطاعية أو الاليجاركية أو الدولة الحزب أو الدولة العائلة
ولكنه ينطبق أيضاً على دولة الثورة .. أى ثورة .. !

فبعد انتصار الثوار سياسياً على الكيان السياسى الرجعى
يلجأون ارتجالياً إلى بناء مؤسسة بديلة يطلبون إليها تلبية
طموحاتهم وطموحات جماهيرهم ويضعون لها المخططات
لتستوعب توجههم التقدمى الثورى محاولين إحداث التغيرات
التاريخية عن طريقها لما تملكه مؤسسة الدولة عادة من هيبة
تقليدية ، ولما يمثله طابور التكنوقراط المتراكم خلف الادراج
الوظيفية ، من إغراء .. وهو المتبقى في جوف الزمن كقطعة
أصيلة من جسم النظام الرجعى المنهار .. بما يملكه من قدرة
فنية (وخبرة علمية) وغير ذلك مما يشاع عادة أنه مطلوب
لإحداث التغير على نطاق واسع .

إن توجه الثوار نحو بناء مؤسسة الدولة هو خطأ تاريخى
قاتل سيجعل الثوار ضحية تحفر قبرها بيديها ، حيث إن
خطأ تاريخياً وعلمياً ينساق الثوار إلى اقترافه بانتهاجهم ذلك
النهج المكلف للذى يجعلهم يكتفون جهدهم تكثيفاً شديداً
لينتجوا في النهاية الكيان البديل لكيان الثورة الشعبية .

فالدولة حين تقوم تستوعب تناقضات المجتمع القديم جميعها وقد تضم فيما تضم مكونات ثورية لكنها مع الزمن ونتيجة احتدام الصراع الاجتماعي — والطبقي منه بالتحديد — لا تلبث أن تعود الدولة — كمؤسسة قمعية يوجهها التكنوقراط وتوظفها البرجوازية (المعادية للجماهير) — إلى أصلها الحقيقي فتدوب كل الصفات التي تناقض أصلها التاريخي .. أو تتمكن الدولة في النهاية من تشويه كل شيء بما في ذلك الثورة نفسها لتجعلها غطاءها الذي لا تخلعه لتستخدمها في تبرير توجهاتها الرجعية اليمينية ، المضادة للجماهير .

ولأن الدولة مؤسسة فإن من طبيعتها أن تنشئ لنفسها كياناً ذاتياً وشخصية ثابتة محمية بالقانون مما يخلق في إطار ذلك تراكماً وظيفياً ، إذا لم يكن بشرياً في البداية فسوف يكون قانونياً ليصل في تطوره إلى تكديس بشري معبر عن طبيعة المؤسسة ذات اللوائح والقوانين ، ليخرج من ذلك كله مصالح خاصة بهذا التكديس البشري الناتج . ستصطدم حتماً بمصالح الجماهير الشعبية .. وستتناقض

أساساً منذ البداية — وإن كان ذلك مغلفاً — مع أطروحات الثورة الشعبية التي انتجت الدولة في الأصل .

ومن هنا فإنه يصح أن نقول بأن الثورة بالفعل تبدأ مشوار الهزيمة والانتكاس في اللحظة التي تفكر فيها في بناء الدولة .. وإذا كان هذا التحليل قد غاب فيما مضى عن ثوار انجزوا ثورات عظيمة عبر التاريخ الانساني كله إلا أنه لم يكن غائباً في واقع الأمر عن ماركس مثلاً .. ولا يمكنه بحال أن يغيب مطلقاً عن معمر القذافي .. ومن هنا اعتبر ماركس أن الدولة تفتى مع الملكية الخاصة لتقام حياة سعيدة للبشر . وحدد القذافي الدولة في عمليات التخطيط والبرمجة التي تقوم بها الجماهير نفسها لتحديد إمكاناتها وتشبع حاجاتها .. ملغياً بشكل نهائي الشخصية القانونية والاعتبارية للدولة .. غير مُبقي على أى صفة من الصفات التي صبغتها الدولة المعاصرة على نفسها كمسئوليتها عن النظام أو الأمن أو التشريع أو غير ذلك من أمور السيادة المختلفة .

لكن الأمر لم يخل من ثغرات عند اتباع ماركس وهو قد لا يخلو منها لدى الذين يحللون وفق النظرية العالمية الثالثة

فإذا كان اتباع ماركس قد قالوا بأن الدولة يجب أن تكون كأقوى ما يمكن لها أن تقوى .. بحجة أن ذلك يساهم في افنائها ، فقد أتاح ذلك للدولة المؤسسة ابتلاع العمال ومكاسبهم .. وابتلاع الثورة التي جاءت لتدافع عن المسحوقين والمحرومين .

وحتى حين ناقض ذلك بوضوح الأطروحة الماركسية لم يرَعَوِ أحد من أولئك الذين طوتهم الطواحين الهوائية التي تدير مؤسسة الدولة .. واستساغوا دورانها .. عن ذلك الامر بل اعتبروا الاستمرار فيه هو استمرار للدور العمال في الهيمنة على المجتمع .

ورغم أن ذلك واضح البطلان فقد سحقت الدولة العمال ولم تبق لهم شيئاً يتعللون به .. حتى الرؤى الفكرية دمرت بشكل منظم ومتدرج بحيث حل نقيضها محلها . إلا أن العمال لم يتمكنوا من الدفاع عن مكاسبهم . وهو ما قد يحدث لنا أيضاً .

فحين نتوجه إلى بناء دولة مهما كنا حريصين على

تفريغها من المحتوى التقليدي للدولة المؤسسة عملياً ونظرياً
إلا أننا لا نستطيع هكذا فجأة أن نقنع التكنوقراط ومخلفات
البرجوازية الطفيلية ونماذج الارستقراط الباريسي المزيف ..
الا يصنعوا كل يوم شخصية المؤسسة ويقنعوا الناس بها ...
إن أصحاب الرسول محمد عليه السلام حرّموا الصور
الشخصية والحيوانية بسبب أن الناس حديثة عهد بالإسلام
ولما يتسن لها أن تفقد ذاكرتها القديمة التي تقّدهس الاصنام
وتنقاد للخرافة .. ونحن الآن في نفس الوضع الاجتماعي
.. فالتناس حديثة عهد بالجماهيرية وهي لم تفقد شيئاً من
ذاكرتها .. ولا حتى من ممارستها السلطوية أو المدعنة للسلطة
.. فإذا وافق هذا هوى القوى الاجتماعية الرجعية التي
تدير جهاز الإدارة التنفيذية في الدولة الشعبية . فإن
مانقوله عن هيمنة الجماهير الشعبية على الدولة وخلقها
لكيانها الخاص لن يجد له واقعاً ينطبق عليه .. ولأما صدقاً
يساويه ..

وفي هذه الحالة يكون الخيار صعباً لاشك وتكون
الفرصة قد فطمت مقوماتها .. وتآكلت الأشياء التي يمكنها

أن تحدث تجاوزاً في البنية المركبة المشوهة للمجتمع ، الذى يتستر بالثورة على نظام معادٍ لها .

وتكون قوى اليمين قد تمكنت من الاستيلاء على امكانيات كثيرة قابلة للاستخدام .. منها امكانيات ديمقراطية ومنها غير ذلك أيضاً ..

وسيكون من الصعب أن يسرع الثوار الذين بنوا الدولة لبنة لبنة إلى تدميرها ..

وإذا دمروها فإنهم سيكتشفون بأن تفاعلات اجتماعية خاطئة قد حدثت لا تجعل ذلك الأمر سهلاً على الأقل .

إن نظرة بسيطة إلى الوقائع العملية تجعلنا نجزم بحاجتنا إلى تدمير الدولة لنبقى على خط الثورة واضحاً .

ومن المفيد أن نقول إن أولئك الذين ينتحرون كل يوم ليجدوا لأنفسهم فرصة بناء دولة على أنقاض ثورة ، سيحرقون أنفسهم دون أن يتمكن أحد من تقديم النجدة لهم .

إن الثورة يجب لها ألا تتحول إلى دولة . إن الجماهير تحاول نفاق دولة لنفسها .. لكن الثوار يحاولون قدراً يستطيعون أن يحولوا دون أن تصبح دولة الجماهير مؤسسة اجتماعية بديلة عن الشعب ..

إن الدولة (المؤسسة) حين تجذر نفسها بالقانون وتؤكد وجودها بالسلطة هي في نفس الوقت ستحقق التراكم البشرى الذى هو إنتاج طبقة اجتماعية منحازة بمصالحها وثقافتها للعسف والاضطهاد .

وحى حين يكون الشعب هو الذى أسس بنيان الدولة (المؤسسة) كما حدث في الثورة الفرنسية فإن ذلك لا يحول دون نموها وسيطرتها على الشعب نفسه .. بل وجعل نفسها بديلاً عنه .. وإنزال أشد المظالم والاضطهادات به حين اتهامه بعدم إخلاصه للدولة .. وسوف يتكرر اتهام كهذا كثيراً بمجرد تكامل البنية المؤسسية للدولة .

ومن هنا فإن بناء الدولة نفى عملياً للقيم الثورية التي تحدد الشعب كمصدر للسلطات . وكما هو منصوص عليه

في جميع الدساتير والوثائق الصورية المعلنة من طرف جميع
النظم السياسية السائدة في العالم الآن .

فإذا كان الشعب مصدر السلطات أو هو صاحب السلطة
والثروة والسلاح كما تقول النظرية العالمية الثالثة فوجب أن
تخضع له كافة الوجودات المادية والمعنوية في إطار مجتمعه ..
فيمارس تسلطه عليها لتحقيق بذلك سيادته كاملة غير
منقوصه ولا مجزأة .. وعندها لا معنى للقانون .. ولا للتقاليد
الادارية حيث تعتبر الارادة الشعبية المعلنة جماعياً من قبل
الشعب بالشكل الذي تعلن به .. بالتجمعات العامة أو
المظاهرات .. أو كانت في شكلها الأسمى المؤتمرات الشعبية
هى القانون وهى الشرعية ولا ينقضها أو يلغيها إلا تغير
نفس الارادة من خلال نفس المصدر .. وبالشكل الذى
تصدر به وإذا كان اعتبار الشعب (دستورياً) مصدر
السلطات لم يغن عنه شيئاً ، حيث تهيمن طبقات معينة على
كافة الامتيازات في المجتمعات المعاصرة ، فتترى الشعوب
تخرج هائجة مأهجة .. تصيح بأعلى صوتها مستنكرة .. مطالبة .
فلا تواجه الا بالرصاص والاحتقار .. رغم النصوص

المكتوبة .. ورغم الخطب الحماسية المليئة بالعبارات الديمقراطية . وهو الوضع الذى ألهم القذافي ليقدم نظريته . فإن الحل الذى قدمه لا يشكل إضافة كمية فقط في الحديث عن الديمقراطية . أو يعبر عن رأى صحيح فقط في قضية أداة الحكم ..

فإذا كان ماركس قد اختلف شكلياً ومن الناحية الكمية فقط مع التركيبة التقليدية للدولة المعاصرة حيث طالب بأن يكون العمال هم الجهة المسيطرة في الدولة التى دعا إليها . وهو في ذلك تحدث طويلاً عن تدمير الدولة التى تهيمن عليها الرأسمالية الليبرالية . ولكن أتباعه — التيار الغالب — لم يتحدثوا عن اختلاف آخر فيما يخص هذا الموضوع . وهنا فإن الاختلاف وإن كان جوهرياً إلا أنه ليس جذرياً .. ففى حين يتمحكم في الدولة الرأسمالية جزء من المجتمع .. استغلالي وقهرى .. ورجعى .. فإن المجتمع الماركسى يخضع من الناحية النظرية لهيمنة العمال وهم جزء من المجتمع .. فالدولة هى الدولة .. مرة تكون بيد الطبقة البرجوازية .. وفي المرة الأخرى تستولى عليها الطبقة العاملة .

فقد تجاوز القذافي ذلك كله ، حيث نسف أصلاً الدولة التقليدية المتعارف عليها .. ونسف مفهومها ومهمتها .. مما ألغى أى جانب لإمكان المقارنة بين نظريته وبين الشكل التقليدى للمجتمع المعاصر .

فهو لم يقل بهيمنة الشعب كله فقط ولكنه أضاف إليها شيئاً مهماً حيث أفرغ التكوين السياسى من وظيفته التقليدية التى تعود أدائها وهى ممارسة السلطة ، أو القيام بعمليات التخطيط والبرمجة والتوجيه التى تقوم بها الدولة الحديثة .. واعتبر تلك المهام حكراً على الشعب نفسه . بل إنه فوق ذلك قد ألغى وإلى الأبد التكوين السياسى ذاته موكلأ أعمال السيادة ومن ضمنها القضايا (الدبلوماسية) والعلاقات الخارجية .. وإعلان الحروب .. وتعيين الموظفين إلى الشعب بالكامل .

فإذا كان الشعب العربى — على سبيل المثال — الماصدق لكلمة المجتمع العربى فإنه .. هو الدولة العربية . تدخل الحروب .. وتقيم العلاقات .. وتقوم بالإنتاج . إن جهد كل مواطن من المواطنين يجتمع إلى جهود غيره من

المواطنين ليشكل في النهاية انتاج المجتمع الذى هو انتاج الدولة . كما أن حاجة كل مواطن على حده ، ستجتمع إلى حاجات الآخرين من مواطنيه لتشكل جميعاً احتياجات المجتمع كله والتي هى احتياجات الدولة . إن الشعب والمجتمع والدولة صارت كلها تعنى شيئاً واحداً لا يمكن فصله .. أو هى مترادفات لفظية لما صدق واحد هو جميع الأفراد الذين يعيشون في الوطن العربى .

وهذا ألغى الحكومة إلغاء نهائياً ولم يستبدلها بشكل آخر من أداة السلطة بل إنه لجأ إلى تأكيد الوضع الطبيعى الذى يعيش الناس في المجتمعات البشرية على وتيرته .. فحررهم من الكيان الذى ينمو خارجهم ثم يبتلعهم .. فيلغيهم ولا يبقى سواه وهو الدولة .

إن الشعب في هذه الحالة ليس أداة للسلطة بالمفهوم التقليدى لها ولكنه يدمر السلطة التقليدية ويحل أسلوباً تعاشياً عرفياً عادلاً محلها يعتبر جميع الأفراد في ظله سادة أحراراً يتمتعون بالحصانة ويخططون لأنفسهم ويشبعون حاجاتهم دونما استغلال أو اضطهاد . فيكون الشعب قد صادرة السلطة

.. وألغى الفوارق بين جميع الأفراد فتنشأ في هذه الحالة مجتمع جديد مختلف عن جميع النماذج المعروفة للمجتمعات الانسانية عبر التاريخ .. ولا يمكن أن ينطبق عليه أى قياس من القياسات التقليدية ، ولذلك فهو بحاجة إلى دراسة مستقلة خاصة به .. لتتمكن من الالمام بكل ما يطرأ عليه من التغيرات أو ما يحدث فيه من الصراعات .

ولكن الخطأ يكمن في هذا المجال عند النقطة التى يخطئ فيها الثوار أو أفراد الشعب أو حتى الباحثون والمحللون بين المجتمع الجماهيرى والقياسات التقليدية للنماذج المعاصرة للمجتمعات الانسانية ، حيث يعامون المجتمع الجماهيرى . وفقاً لقياسات وقواعد المجتمعات التقليدية ، فيتحدثون عن حراك اجتماعى أو تطورات لظاهرة اجتماعية معينة أو نشوء اساطة ما .. بشكل يستخدمون معه القواعد القديمة التى أفرزها وضع إجتماعى سابق .

إن هذا الخطأ لا يمكن الحيلولة دونه بسهولة .. ولكن يمكن مواجهته . ومحاصرة نتائجه السلبية بفقته ثورى واضح

وناضج . فنحن لا نستطيع أن نتأكد بأى قدر كيف ينظر
جميع الأفراد الى سلطة الشعب .

حيث ان جملة كهذه مركبة تركيباً اصطلاحياً قياسياً
بحسب النظرة التقليدية للسلطة . فمن خلال العبارة ذاتها
نستطيع أن نفرق بينهما وبين أى سلطة أخرى .. لكنها
ليست واضحة بذاتها رغم وضوح مفرداتها اللغوية .
فالجملة لا تحدد شكلاً معيناً ولكنها تنفى أشكالاً سابقة
فقط . وهذا ما جعل كثيراً من المثقفين الذين عرفوا هذه
الجملة في حيرة شديدة بسبب من عدم حياد اللغة أصلاً
فكلمة سلطة توحي دائماً بطرفين اثنين أحدهما متسلط
على الآخر ومتحكم به . ويصعب علينا لغوياً أن نقول
بأن جملة (سلطة الشعب) لا تعنى هذا المعنى ولا تتضمنه
فكلمة سلطة هي نصف الجملة كما نرى .

فإذا أوضحنا بأن هذه الجملة استخدمت للدلالة على
الشعب الحر الذى يسوس نفسه . فإن جميع الباحثين
سيقولون إذن ليس ثمة سلطة لأنه ليس ثمة حكومة .

وهذا هو الحق كله . ولكننا سنصطدم مجدداً بمقولات
كحكومة الشعب وبوجودات شعبية .. كاللجان الشعبية ..
وأمانات المؤتمرات الشعبية حيث تسيطر العقلية التقليدية عادة
.. والمتجهة بحكم ثقافتها نحو تأكيد شكل سلطوى للدولة ..
تسيطر عليه البرجوازية ، ليرفعوا لافتة تقول بأن سلطة
الشعب تعنى الحكومة الشعبية ولا تعنى فيما تعنيه انعدام
السلطة والحكومة .. ولكنها انعدام نوع فقط من السلطة
والحكومة والذي هو في الوقت نفسه إثبات لنوع آخر
من السلطة والحكومة . لا يسمح للفوضى بالبروز .

إن هذا التفسير سيقود بشكل مباشر إلى قمع الإرادة
الشعبية والتحكم فيها وتقييدها بالقوانين واللوائح ، وبالتالي
العودة من جديد إلى النظام الحكومى التقليدى الذى ينظر
إلى الجماهير كوحوش يجب لحملها أو على الأقل قصر
يجب التحكم في سلوكهم وتوجيهه . فوفقاً للأصطلاح
التقليدى لكلمة فوضى فإنها في الواقع هى الوضع المثلث
المطلوب للتعامل بين بشر أحرار وسعداء . ورغم الكثير
من أوجه الخلاف بين سلطة الشعب والمدرسة الفوضوية

الاجتماعية والفلسفية ، إلا أن نقاط الاتفاق موجودة حتما بين النموذجين .

❖ الفرق بين الفوضى والغوائية

فالذين درسوا الكتاب الأخضر عرفوا بان هناك احتمالين ترجحهما الظروف للتجسيد حين تتوفر شروط أى منهما ، غير ان تجسد احدهما يمنع ضرورة وجود آخر ويحول دونه ولكليهما اسباب تختلف مبدأً ومنتهى في التجسيد . انه اذا سارت الأمور كما تريدها وتديرها الجماهير الشعبية فان الوضع الطبيعي الذي سيسود هو الجماهيرية . حيث تستولى جماهير الناس على السلطة والثروة والسلاح . وهذا هو الرضع الطبيعي الذي تؤدي اليه دراسة الكتاب الأخضر ، وتطبيقه في المجتمع الانساني برعى وكفاية .

أما الاحتمال الثاني فهو ان تنتكس الديمقراطية . ولقد تبين لى بان بعض الناس يخلطون خلطا كبيرا بين انتكاس الديمقراطية وقيام الفوضى . ربما لأن الكتاب الأخضر

أوردهما في سياق واحد حين قال : « واخيرا ! ان عصر الجماهير وهو يزحف حثيثا نحونا بعد عصر الجمهوريات يلهب المشاعر .. ويبهز الأبصار ولكنه بقدر ما يبشر به من حرية حقيقية للجماهير .. وانعتاق سعيد من قيود ادوات الحكم .. فهو ينذر بمجيء عصر الفوضى والغوغائية من بعده ان لم تنتكس الديمقراطية الجديدة التي هي سلطة الشعب .. وتعود سلطة الفرد أو الطبقة أو القبيلة أو الطائفة أو الحزب : » ..

ومع أن الكتاب الأخضر لم يربط الفوضى بانتكاس الديمقراطية فان كثيرين قد فهموا بأنها مرتبطان ، وهو خطأ كبير لا يضاهيه الا خطأ الاعتقاد بأن الفوضى والغوغائية هما اسمان لمسمى واحد . أو حتى قريران من بعضهما في المعنى .

ففي حين تعنى عودة حكم الفرد والطبقة والقبيلة والطائفة والحزب انتكاسا للديمقراطية وقياما لسلطة دكتاتورية فان الغوغائية هي النقيض السلبي لذلك ، فهي تعنى انعدام

أى سلطة حتى سلطة العقل والمنطق .. ان الغوغائية نوع من الفوضى ولكنها نقيض للفوضى الراقية .. تلك التي تنعدم فيها كل السلطات ، لكن الناس يخلقون اجتماعيا سلطتهم الخاصة ، ويخضعون برغبتهم واقتناعهم الى مصادر الزامهم الدينى والحلقى والقانوني . ولكن الفوضى بنوعها هى دليل على حرية الأفراد وتكافئهم في الحقوق والواجبات مما يعدم المؤسسات .. حيث تنهار سلطة الأفراد ضد بعضهم ، وتنهار سلطة الشرطة والجيش والادارة الحكومية ، وتحكمها بالشئون العامة . وحتى تسلط المؤسسة الاجتماعية برمتها ينهار مخلفا وراءه مجتمعا حرا طليقا . يتصرف فيه الناس بما يمليه عليهم وعيهم وثقافتهم ، وما يرتبه واقعهم .

ان التساوى المطلق بين الأفراد في كل المجالات ، وانعدام أدوات القهر والتسلط يدفع الناس دفعا الى الفردية والشعور باحترام الذات والبحث عن التفوق بوسائل حضارية وتقدمية . بضمانات ديمقراطية طبيعية يحترمها الناس ويحافظون عليها ، ويؤدى المساس بها الى حروب

اجتماعية لا تنتهى حتى تعود تلك الأوضاع الديمقراطية الشعبية كما كانت واقعا راسخا لا يقبل المساومة .

ان ذلك يخلق بشرا متآلفين ، مبدعين قادرين يرفضون الانقياد الأعمى ويتأففون من الخوف ويحتقرون الجبن والتردد ، ويحرصون على بناء شخصياتهم المتميزة والمستقلة عن الآخرين .

وهكذا يجد الناس أنفسهم بعد مرحلة من الجهاد الثورى من اجل الديمقراطية وقد وصلوا الى ايجاد مجتمع سعيد كل الأفراد فيه اقوياء وقادرون ومتألقون .. كل الأفراد فيه سعداء ..

انها نوع من الفوضى حيث ينعدم خلالها الرادع الخارجى أو الضابط التخويفى ، تلك الحلقة التى درستها العلوم الاجتماعية البرجوازية معتبرة اياها شرطا اساسا لقيام نظام اجتماعى يحدد اوضاع الناس ويحفظها عن الزوال في المجتمعات الانسانية .

غير أن انعدام المقياس الاخلاقي للسلوك العام وعدم

الخضوع لمقياس اجتماعى واحد يخاف الغوغائية التى تضر
بمستقبل المجتمع الانسانى فيلجأ الناس حفاظا على مجتمعاتهم
الى الغاء الحياة الديمقراطية المثلى من أجل مصالحهم التى
تضررت ، ويتقبلون بنسب متفاوتة من الانسجام في
حياتهم في ظل الدكتاتورية .

وهكذا فشلت الدعاوى الديمقراطية جميعها عبر التاريخ
دون استثناء حتى ان الدعوة الشيوعية التى كانت تعتبر
الشرط الأساسى للحرية هو انعدام الدولة وانعدام المؤسسات
والديانات انتهت الى أن تكون في نهاية مطافها نظاما
دكتاتوريا ابويا يقوم فيه الحزب الشيوعى بدور المحتكر
لكل الميزات الاجتماعية اقتصادية وسياسية ودينية .

بحجة أن دوره هذا ضرورى لاستمرار الاشتراكية
والحيلولة دون تفشى الفوضى التى تقتل الحياة الديمقراطية
وتتيح فرصة للقوى المضادة للثورة تمكنها من انهاء النفوذ
الشيوعى واعادة تحكم الرأسمالية في المجتمع .

ان الحرية المطلقة توصل فعلا الى الفوضى ولكنها

ستكون فوضى راقية وإيجابية إذا حيل دون أن تنقلب إلى غوغائية مدمرة . والسبيل الوحيد للحيلولة دون ذلك هو أن تكون في المجتمع قواعد ملزمة للجميع هي عبارة عن الالتزام الاجتماعي والالتزام الخلقي الذي تعبر عنه الديانات .. وتبرمج النظرية العلمية الثورية .

فالنظرية العالمية الثالثة حين حاولت المحافظة على المجتمع ومصالح الناس أن تتضرر بقيام الغوغائية سعت إلى الحيلولة دونها بتعويض الحلقة الخارجية التي تفرض النظام بالقسر على الناس بتأكيد هيمنة الأجماع العام للناس فتكون سلطتهم وقراراتهم ملزمة للجميع ومقدسة .

وكذلك فإن دياناتهم محترمة ومصانة لتوجيه سلوكهم الشخصي ، فهم مسئولون عن تصرفاتهم ومنضبطون بتعاليم أديانهم .

وكذلك فإن أعرافهم الاجتماعية ضرورية لتنظيم سلوكهم واحترام أرواح الآخرين ومصالحهم .

إن استبدال الرادع الخارجي برادع آخر داخلي هو ضمان استمرار المجتمع الإنساني منظما وإيجابيا في ظل

اوضاع الحرية الشمولية التي تعقب انهيار المؤسسات التي
تفرض النظام على الناس وتعاقبهم حين اختراقهم له .
وبهذا فان الحرية توصل الى فوضى راقية تقدمية .. وهي
فوضى لمجرد انعدام الهيمنة الخارجية على الأفراد ولان
العلوم الاجتماعية البرجوازية الرجعية ترى في انعدام التوجيه
الخارجي والتمحكم من قبل جهة معينة في المجتمع بالناس
كافة انعداماً للنظام وفوضى .. حتى رسخ في اذهان الناس
ان كلمة فوضى هي سبة وشتيمة ودليل على فساد الاوضاع .
وهو أمر ليس مطلقاً . ان الناس بحاجة حقا الى تنظيم انفسهم
ولكنهم ليسوا بحاجة على الاطلاق الى من ينظمهم من
خارجهم أو يفرض عليهم نظاماً بالقوة والعقاب فاذا ما قام
الناس بأمر أنفسهم ، وتنظيم امورهم مباشرة بلا وصاية
من احد عليهم ولا هيمنة من جهة خارجية عنهم ، فاننا
لا يمكننا ان نجاري العلوم الاجتماعية الرجعية فنسمى ذلك
فوضى .

ان الفوضى المنحطة والمتخلفة — والتي يجب استهجانها —
هي ان تقوم جهة واحدة من المجتمع كالطبقة أو القبيلة أو

الحزب أو مايمثلها لتفرض اوضاعا على كافة الناس ، ان ذلك ظلم غير مقبول حتى ولو كان تحت ستار مصلحة الناس .

ان قيام جهة واحدة من المجتمع بفرض أوضاع معينة على كافة الناس يؤدي الى صراع لا ينتهى .

وينقسم الناس ، ويقتسمون عناصر القوة في المجتمع باستيلاء كل جماعة على امكانية من امكانيات المجتمع ، ويصعب عليهم بعد ذلك ان يضعوا نظاما لانفسهم ، وحتى لو رغبوا اقامة ذلك النظام فسيجدون مصاعب تمنعهم عن تحقيق رغبتهم تلك .

ان الانزلاق في الفوضى المنحطة هو بسبب ممارسة الدكتاتورية من قبل طرف في المجتمع ضد المجتمع نفسه . ان هيمنة وتسلط جهة من المجتمع ضد المجتمع .. هو ماينخلق صراعا اجتماعيا يستمر باستمرار تلك الهيمنة وذلك التسلط .

ان الصراع الاجتماعى اذا حدث يصعب ضبطه وتقييده

ويستحيل إيقافه ، ولعل نتائجه كفيالة بالقضاء على الحضارة
الانسانية المعاصرة ..

وسواء كانت عملية الهيمنة والتسلط ، استمرار
لاوضاع قديمة وارتكاسا فيها أو كانت نتيجة الاساءة الى
الديمقراطية والاضرار بها فان الخلاصة النهائية لها هي قيام
فوضى منحطة تؤدي الى انتكاس الديمقراطية .

انه اذا كانت الاوضاع الاجتماعية غير الديمقراطية
نتجت بسبب الاساءة الى الديمقراطية التي كانت قائمة في
صورة مثلى ، فان اوضاع الهيمنة والحالة هذه سوف تكون
اسوأ وسيكون الجهاد ضدها أعق وأعنف وأقوى بسبب
وضوح الرؤيا لدى الناس بسقوط المبررات النظرية لقيام
دكتاتورية وبلحوء الدكتاتورية نتيجة ذلك الى العنف ، الذى
بدونه لن تتمكن من الاستمرار ليوم واحد دون القتل
والتنكيل والترهيب والتخريب .

اما اذا كانت الاوضاع غير الديمقراطية هي الواقع
الاصلى فان الامور بالنسبة لعامة الناس ستكون أخف وطأة ،

وسيكون لجوؤهم الى العنف محدودا بالمقارنة بالوضع الذى تحدثنا عنه سابقا .

وربما لهذا السبب نفسه سيكون من المستحيل ان يعود الناس الذين سيطروا على مجتمعاتهم والغوا عنها الادوات التحكيمية التقليدية الى هيمنة وتسلط تلك الادوات القهرية .
ان ملخص هذه الملاحظة هو :

— اما ان يقتنع الناس بحاجتهم للنظام ، وضرورة تنظيمهم لانفسهم فلا يتمكنون من ذلك بسبب سيطرة حالة من الغوغائية والفوضى المنحطة .

— واما ان يجهلوا حاجتهم لتنظيم انفسهم بأنفسهم بادية ذى بدء ، وتلك هى حالة الانحطاط نفسها .

ثم إن الحديث عن الفوضى وربطها بالغوغائية يراد له أن يساهم في بناء الدولة على شكلها التقليدى الذى يجب له أن ينهار . ولعله الوسيلة الأكثر أثراً في مقاومة سيطرة الشعب على نفسه وابقائه خاضعاً للقوانين واللوائح التى

تشكل لنفسها كياناً مستقلاً تتحصن داخله الطبقات اليمينية لمقاومة التغيير .

إن القانون الذى هو أصل تكوين البنية الحكومية في الدولة العصرية ليس سوى تحديد علاقة بعينها وجعلها مقدسة وتحريم تغييرها . ولذا فإن واضعى القانون هم الذين سيحددون أفضل ما يناسبهم ليصبح قاعدة كل شىء .. فإذا تم لهم ذلك ، أرغموا الناس جميعاً على اتباعه ، حتى يحل الخوف محل أى دافع آخر في الخضوع للقانون .

ومن هنا فإن الدولة أساساً وبشكلها المعهود خصوصاً لا تقوم إلا بوجود طرف قوى في المجتمع ، يسن القوانين ويرغم بقية المجتمع على تنفيذها . فإن الدولة لا تقوم بغير القانون ، والقانون لا يمكنه أن يوجد دون جهة تسنه وتجعل الآخرين ينفذونه ، فإذا وجد ذلك كله ، فإن حياة قمعية لا حرية فيها ، ولا تتمتع الجماهير في ظلها بأى اعتبار سيادى ستقوم على انقراض التغيرات التى كان الناس يتمنون إحداها .

إن الثورة عندئذ تكون قد انتهت نهائياً . ولا مجال
للحديث عنها . فالثورة هي نقيض لذلك كله .. إنها التسليم
بضرورة التغيير المستمر الذي لا يتوقف بأي مبرر .. إنها
التمكين لإرادة الجماهير الشعبية بتجاوز القائم ، فلا مقدس
أمامها يعوقها ولا ممنوع يحدد حركتها .. وليس ثمة قوة
في الأرض يمكنها أن تسن قاعدة ما .. أو أن تطلب إلى
الشعب الالتزام بأمر ما .

إن الثورة نقيض للدولة ولا مجال للمزاوجة بينهما .

هل تثور الدولة ؟

* هل يمكن تشوير الدولة ؟

الدولة إذن هى مؤسسة الأقوياء ...

وإن الأقوياء هم أولئك الذين يتمكنون من حيازة مصادر القوة في المجتمع كالسلطة والثروة والسلاح .
ليتمتعوا بالامتيازات التى تتيحها لهم فرصة السيطرة المطلقة على موارد المجتمع .. ثم يصوغون الحياة الراهنة والمستقبلية للمجتمع وفق اغراضهم بتنصيب انفسهم مشرعا . فيضعون الدساتير . ويسنون القوانين ، ويرسخون العلاقات المرغوبة لهم . ويجرمون السلوك الذى لا يرغبونه .

إن الدولة (بوضعها المعروف) ليست سوى منظمة القمع والاستغلال ضد المستضعفين والمسحوقين ، لمصلحة الاقوياء المسيطرين .

فالدستور والحكومة وقوانين المعاملات بجميع أشكالها والمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية هى جميعاً مظاهر هيمنة الأقوياء وسيطرتهم على الضعفاء والمسحوقين . إن

الموظفين من رئيس الدولة ومن في مقامه حتى آخر فراش
في بلاط الدولة ينحازون ضد المستضعفين ويسومونهم سوء
العذاب ..

ويركعون للطبقة المسيطرة ، بل إنهم يجثون عند أقدامها
ملتجئين آخر التعليمات .

إن كل القوانين وجميع مراكز الخدمات .. وكل
أجهزة الأمن وجميع رجال الشرطة في الدولة مسخرون
للعمل ضد المسحوقين والفقراء والمستضعفين لمصلحة الأقوياء
المسيطرين .

إن جميع القوانين تضع سيلاً من العذاب والمهانة
تجلد الفقراء في كل لحظة ، وتصنع في نفس اللحظة
مصدر ربح للأقوياء المسيطرين من دم الفقراء المستضعفين
وعرقهم ودموعهم .

إن جميع الأموال في العالم يخلقها الفقراء الذين لا نصيب
لهم فيها فهم الذين يعملون في المناجم المظلمة العميقة وفي
حقول النفط الصحراوية والبحرية المتعبة وفي المزارع

والاقتطاعات الانتاجية الضخمة في ظروف سيئة لا تطاق .

إن كل أكل في العالم يكون قد أوجده ملايين الجياع الذين لا يستطيعون أن يمدوا أبصارهم إلى أكثر من اصفرار الجوع والمرض والجهل .

إن مباني الدنيا هذه المشيدة بالحصص والرخام والفسيفساء وكل ثمين ونادر يكون قد بناها يوما أولئك الذين يعرفون بأنهم لن يجدوا قبرا يضم رفاتهم برغم اتساع الارض في أقطارها الاربعة ..

وبالتالى فإن الحياة برمتها يكون قد أوجدها أولئك الذين لم يتذوقوا لها طعماً على الاطلاق ولكنهم عاشوا حين تسنى لهم العيش أذلاء ، حقراء فقراء ، تنهشهم الامراض وتتقاسمهم الفاقة ويشل إرادتهم الجهل .

فالدولة عبر تاريخها كانت أداة يستعملها المسيطرون لقمع المستضعفين ، بغض النظر عن يكون القوى في أى مرحلة تاريخية ، أهم أفراد القبيلة الأشداء أم رجال الدين

أم الرأسماليون .. أم حزب سياسي . أم جماعة طبقية أم
ائتلاف من بعض ذلك ؟ ..

إن ذلك كله ليس هو المهم لأنه مجرد قلب لجسم
واحد على جوانبه المختلفة . ولكن الأساس في هذا الأمر
هو أن الدولة أداة قمع المستضعفين . يبنيتها ويستخدمها
الأقوياء دائماً حسب أغراضهم وأطماعهم .

ولكن ألا يمكن أن تختل هذه القاعدة يوماً ما ؟ ألا
يمكن بناء (دولة ثورية) ؟ ألا يمكن بناء دولة للشعب يقدم
عن طريقها لنفسه خدمات معينة ويوجهها ويتحكم في
سلوكها ؟ ألا يمكن عن طريق توفير شروط معينة — بأجهزة
الدولة أو بموظفيها — تحويلها عن وضعيتها الأصلية وجعلها
أداة للمسحوقين والمظلومين يستخدمونها ليصلوا غاياتهم
التقدمية والثورية ؟

وبالاجابة على تساؤلات كهذه ينبغي لنا أن نستعرض
بعضاً من أجهزة الدولة ونحدد طبيعتها لنذكر مدى التغيرات

التي يمكن أحداثها فيها ، وإلى أى حد يمكن التأثير فيها لتصبح شعبية أو ثورية .

ولو بدأنا بالجهاز الإداري . وهو أساس من أساسات الدولة العصرية ، فإن هذا الجهاز يعتمد على مهمتين رئيسيتين هما :

(أ) التصرف في الإمكانيات العامة للدولة .

(ب) على ضوء صلاحيات ممنوحة له .

وبغض النظر عن الجهة التي منحت له صلاحياته ومدى اتساعها وضيقتها فإنه يتصرفه في الإمكانيات العامة للدولة يخلق لنفسه تأثيرا موازيا لاتساع هذه الإمكانيات نفسها .

فما يجعل الوظيفة العامة التي هي عضوية الجهاز الإداري للدولة أساسا يترتب له مجموعة من الحقوق المعنوية والمادية ومن جملة هذه الحقوق إصدار القرارات المنظمة للعمل الإداري نفسه ، ووضع مذكرات توضيحية عن القرارات الأكثر أهمية ، وتحديد أولويات التنفيذ بين مختلف الإجراءات التنفيذية ، وتحديد لوائح التعامل مع الجماهير .

انه لا يوجد جهاز واحد في العالم (هذا اليوم) يؤمن بأنه يقدم خدمة مجردة للشعب . إن أولئك الذين تحفظ عيونهم عبر الشبابيك هم أصحاب الحق في العمل الذي تؤديه الاجهزة الإدارية ، وحتى اذا وجد من يتذكر ذلك ، فان الصلاحيات التي يجب أن يمارسها الجهاز الادارى اثناء تصرفه بالامكانيات العامة للدولة ستجعل منه كيانا مستقلا عن الشارع الذي يستقبل الخدمات ، وليست طبيعة العمل وحدها هي التي تجعل أحدهم يأمر والآخر يذعن أو تجعل أحدهم يرفض تقديم شيء ويعجز الآخر عن الشكوى ولكنه قبل كل شيء طبيعة تكوين الدولة حيث تمنح جهازها الادارى نسبة قرابة ، وقوة نفوذ أكثر من أية جهة أخرى في المجتمع .

ومهما كانت الصلاحيات الممنوحة ضيقة . فان اصغر الموظفين اجمالا قادر على تشويه اخطر القرارات واكثرها شعبية بتقديمه لمذكرة ايضاحية تشرحها أو بوضعها في سلم الأولويات الذي لا يناسبها ، أو بتحديد الطريقة التنفيذية التي تجرى بشأنها . أن الجهاز الادارى حين ملأ

صلاحية التصرف في الامكانيات العامة للدولة يكون قد ملكها هي أيضاً وليس التصرف فيها فقط . وحين يتجه الناس الى الشبابيك يطلبون شيئاً ما فسيواجههم هذا الجهاز كما لو كانوا لصوصاً .. أو كما لو كانوا شحاذين على أحسن الفروض ، فيلقى اليهم عبر الشبابيك نفسها بما يشاء فقط دون أن يتذكر شيئاً من تلك المقولات التي تكتب عادة في مواجهة الناس . دون ان يراها الموظفون وتتحدث عن تقديم الخدمات المجردة للجماهير . بشكل حسن باعتبارها حقاً من حقوقها .. الخ .

وحتى حين تأتي بمن نريد من الناس ، فراضين شروطاً في كل منهم ومحددin مواصفات معينة ، لنطعم بهم الجهاز الادارى .. أو لنقل ننشئ منهم الجهاز الادارى كلياً فان وضعية الجهاز الادارى كواقع موضوعى أولاً وكطبيعة متناسبة مع تركيب الدولة ثانياً ستفرض نفسها وتجعل عملنا مجرد تلفيق لا معنى له .

ان الموظف هو الموظف ، والمسؤول هو المسؤول سواء كان ذلك في دولة قمعية أو في دولة أخرى تدعى

خلاف ذلك . ان الشباك نفس الشباك وكذلك جملة (عد
غدا) ان المذكرات الايضاحية والاولويات الاجرائية
لا يمكنها ان تلون نفسها بلون الشعب ، مادامت تخرج عن
جهاز منفصل عنه ذي مواصفات خاصة .

ولو أخذنا المؤسسة العسكرية : فأنها ببساطة الضمان
الحقيقي لبقاء الدولة العصرية ليس ضد الغزو الخارجي
ولكن ضد الشعب الذى تدعى الدولة خدمته .

ان الدولة لكى تضمن ولاء المؤسسة العسكرية سعت
إلى فصلها عن المجتمع ! يجعلها مجتمعا منفصلا مستقلا ذا
عادات وتقاليد خاصة ، ومنحتها امتيازات كثيرة لتمكن
من ترسيخ فصلها بشكل نهائي ، حتى انك تجد هذا اليوم
جميع العسكريين في العالم يحتقرون غير العسكريين ويعتبرون
لفظ مدني شتيمة لا تطاق ..

ولا تجد أى دولة صعوبة على الاطلاق في تسخير الجيش
لضرب الجماهير الشعبية ، فطبيعة المؤسسة العسكرية قمعية
صرفة لا علاقة لها بالمجتمع .. رغم أن المجتمع نفسه هو

الذى يغطى نفقات هذه المؤسسة التى تجمع فى جوفها الآلاف والملايين من الجنود الذين يجهلون كل شىء والذين لا يقدمون شيئاً .. الا اذا اعتبرنا بمنطق العلم ان اطلاق الرصاص مهنة .. أو اعتبرنا القمع شيئاً عظيماً يقدم الى الجماهير الشعبية .

ان المؤسسة العسكرية تعتمد أساساً على إلغاء ذاتية الفرد العسكرى ، واخضاعه لهيمنة رؤسائه الخاضعين بدورهم لمؤسسة الدولة .

وبالغاء ذاتية الفرد العسكرى ، فانه يفقد انتماءه الاجتماعى والوطنى ، ويفقد معه كل شعور بالذنب وكل احتمال للتمرد على المؤسسة العسكرية التى تصبح بالتدريج عالمه الذى يؤمن به وينتمى اليه .

وهكذا باخلاصه للمؤسسة العسكرية يصبح عسكرياً حقيقياً لا علاقة له بالمجتمع .

وتصبح المؤسسة العسكرية قادرة بهذا الشكل على ممارسة دورها كعصا للسلطة فى مواجهة أعدائها ، واما من الوجه

الآخر فان الحاجة الى جيش منظم محترف لا تكون واردة
الا لدى مؤسسة الدولة القمعية المفروزة بمصالحها وثقافتها
عن مجتمع الجماهير الشعبية الامر الذى يجعل انفصال
المؤسسة العسكرية عن الشعب وكفرها به شرطاً اساسياً
لوجودها اصلاً .. وقاعدة أولية من قواعد قيامها بدورها
كأداة لقمع الشعب .

ان الاخلال بأى من ذلك كله سواء بتكوين الفرد
العسكرى أو الخاص بطبيعة المؤسسة العسكرية نفسها سيؤدى
حتماً إلى الغائها كلياً .

اما بقاء المؤسسة العسكرية فانه بقاء لعلاقتها التقليدية
مع مؤسسة السلطة وضد الجماهير الشعبية ، وان أى محاولة
الاصلاح في ظل ذلك محكوم عليها بالفشل بحكم طبيعة
مؤسسة الدولة نفسها .

وهكذا فإن جميع عمليات التغيير ستكون قاصرة
وغير مؤثرة اذا لم تكن جذرية تستهدف التدمير الكامل
لبنية المؤسسة العاملة ضد الشعب ، والمتكونة على انقاض
كيانه الخاص .

كما أن جميع عمليات التغيير الجارى احداثها في ظل سلطة الشعب سيتم ابتسارها واجهاضها على الاقل أو تدميرها كلياً اذا جرت في ظل التركيبة التقليدية لمؤسسة الدولة القمعية.

ان اللجان الشعبية وامانات المؤتمرات ستكون شريكة مباشرة في عمليات التدمير التي تلحق بالسلطة الشعبية وسيكون دورها التخريبي هذا موازياً للدور التخريبي الذي تلعبه الأجهزة التقليدية من جهاز ادارة واجهزة امنية ومؤسسة عسكرية وغيرها ، إذا لم يسرع الثوار الى استخلاص النتيجة العلمية المؤكدة التي يجب ان ينفذوا اليها مباشرة ، وهى انهم لن يتمكنوا من تثوير مؤسسة الدولة على الاطلاق وان الحل الوحيد امامهم هو ان يدمروها ، ليبقوا نقيضها العلمى والاجتماعى وهو الثورة .

هل ندول الثورت ؟

هل يمكن تدويل الثورة ؟

إذا كان من غير الممكن أن نشور الدولة فهل يجب أن نفكر جديا في تدويل الثورة ؟

بمعنى هل ينبغي لنا أولا أن نحول الثورة الى دولة ؟

فإذا كان ينبغي لنا ذلك فماذا علينا أن نفعل ؟

واذ وجدنا أنه من الصعب أن نشور الدولة وأن نبذل مؤسستها القمعية بما يخدم المنطلق الثورى فإن أول مايعن لنا هو أن نكتشف الوسيلة لنجعل من الثورة دولة ذات مؤسسات ثابتة تخدم الغرض الذى من أجله وجدت الثورة وفي هذه الحالة يجب أن نعرف بان حديثنا يتضمن جانبيين يختلف أحدهما عن الآخر .

الجانب الاول :

أن نجعل القيمة الثورية قاعدة لدولة وأساسا لمؤسسات سياسية واقتصادية .

أما الجانب الثانى فهو :

الا نفكر بالدولة وبالمؤسسات وانما نصب اهتمامنا كله على الجانب التطبيقى للمفاهيم الثورية محاولين استخلاص علاقات جديدة صحيحة ، وترسيخها كقاعدة للتعامل في المجتمع .

ونحن في الحالة الأولى ننقل نقلا حرفيا المفهوم التقليدى للدولة ولكننا في نفس الوقت نلبسه ثوبنا ..

بمعنى أننا قد نغير المضمون للمؤسسة ولكننا لا نمانع في أن يكون الشكل القديم مستمرا ، رغم ما نطمح اليه من التغيير .
اما في الجانب الثانى فاننا نجرى عملية تغيير كاملة شكلا ومضمونا ، فاذا تقدم المحتوى الثورى فاننا نتوجه الى البحث عن شكل يناسبه ، دون حرص على الشكلية التقليدية للمؤسسة القديمة سياسية أم اقتصادية أم غير ذلك .

و حين تكون الثورة هي اطلاق كافة القدرات والقوى من عقالها لتعمل باقصى ما تستطيع لتبدع عالما جديدا حرا خاليا من العسف ومن التخلف والمرض والجهل .فأن عالما قديما ينهار كله وان حياة جديدة لم تر النور من قبل تبرز

على الانسان ليحيها بشكل عملى وموضوعى وليس ليتأملها
وليؤخذ بجمالها ، وينبهر بلألائها .

ولعل الشئ الذى سيواجه صعوبة في تنفيذه أولا هو
إطلاق كافة القدرات والقوات من عقالها ..

إن ذلك لا يمكن أن يتحقق في ظل دولة ..

ولا في ظل مؤسسة ما .. إن المؤسسات جميعها من
هيكل الدولة نفسه حتى شركة التنظيفات مرورا بكل اشكال
المؤسسة التى تحتوى الوجودات الاجتماعية الانسانية ..
لا تسمح اطلاقا بهذا الأمر ، فكل حركة لديها بحساب ، وكل
اجراء لا يمكن أن يتم الا وفق قانون مسنون من جانب واحد
ليقطع دابر المستضعفين ، ودائر في جانبه الآخر كى لا يمس
مصالح الاقوياء المسيطرين .

فالقانون هو عماد الدولة كما هو عماد اى مؤسسة فاذا
غاب القانون غابت الدولة وغابت المؤسسة واذا وجد فان
الكثير من القدرات والقوى داخل الحياة والمجتمع يجب كبتها
لمصلحة الذين سنوا القانون . وهكذا فان بناء مؤسسة ثورية

وفقا للمقياس التقليدي المتعارف عليه (للمؤسسة) أمر لا يمكن أن يتم الا ذهنيا ، أما من الناحية الواقعية فان الثورة لا ينطبق عليها لفظ ثورة بمجرد تحويلها الى مؤسسة .

والسؤال الاكثر أهمية هو لماذا نفكر اصلا في تحويل الثورة الى دولة ؟..

ان الثوريين يحاولون ترسيخ القيم الثورية ، وذلك ببناء حياة سياسية واقتصادية واجتماعية مطابقة لها فيتجهون بذلك الى محاولة تحويل الثورة نفسها الى دولة ولا يعرفون إنهم بمحاولتهم بناء تلك الدولة انما يتخلون بشكل ساذج عن الثورة اذ أن الدولة التي تبنى لا علاقة لها بتلك القيم والعلاقات التي يرغبون ترسيخها .

إن بناء دولة وفق تلك القيم والعلاقات لا يمكنه ان يحدث فجأة ، حتى لو سلمنا بامكانيته ، فهو يحتاج ان تتفاعل هذه القيم في ثقافة جديدة ، تتراكم لتفرز جماهيرها الثورية المؤمنة بهذه العلاقات فتطبقها وترسخها .

ان ثورة شعبية جماهيرية كالثورة الايرانية مثلا قام بها

الشعب الايراني ضد المجتمع الملكي القهرى المعادى للجماهير الشعبية حيث قامت الملايين باسقاط نظام الشاه القمعى الدكتاتورى وهى عزلاء من كل سلاح الا سلاح ايمانها بقضيتها لكننا ما لبثنا أن رأينا تحول هذه الثورة الى دولة ذات نظام برلمانى يرأسها رئيس للجمهورية محتفظة بادارة حكومية وجيش واجهزة أمن .

وهكذا فان الجماهير التى اسقطت نظام الشاه عادت الى بيوتها والى مجالات عملها دون ان تحقق جديدا ، فرغم اننا لا نقارن النظام الملكى القمعى الذى اسقطه الشعب الايرانى .. بنظام الثورة الاسلامية من حيث التوجهات السياسية والدينية الا ان الشاه نفسه كان له مجلس نيابى ومجلس للوزراء ونفس الادارة الحكومية ونفس الجيش وجهاز اخر للمخابرات وكان صورة طبق الاصل عن اى دولة معاصرة له غربية أو شرقية ولم تشذ الدولة الايرانية التى بنتها الثورة عن نفس الهيكيلة وذات المهمة الحكومية التى تقوم بها جميع الحكومات المعاصرة .

فالحصانة في ايران الآن مقصورة على اعضاء البرلمان
والحكم مقصور على الحكومة ويمارسه الوزراء .

اما ولاية الفقيه فانها لا تختلف كثيرا عن سيادة المفتى الدينية
في ما يخص الامور الدينية والفتاوى ، وعلى شاكلتها البابا الذي يوجه
عددا من الدول المسيحية وليس دولة واحدة فقط خاصة في
الامور الدينية ويقتن لهاحياتها الاجتماعية المطابقة والمفارقة للدين
يعاونه في ذلك مجلس ديني يدعونه (الاكليروس المقدس) .

ورأينا في نفس الوقت ان رئيس الجمهورية الايرانية
وبعضا من اعضاء مجلس البرلمان الايراني يخوفون الشعب على
حد قول الايرانيين انفسهم .

كما ان تصنيفات ليست قليلة اجريت في صفوف الجيش
والموظفين الكبار بداية برؤساء وزارات ووزراء كان بعضهم
ناطقا رسميا باسم الثورة ..

ان ذلك يدلنا بوضوح على المنزلق الذي تقع فيه الثورة
بمحاولتها بناء دولة ..

ان ما حدث في ايران يعد مخففا اذا قيس بما يحدث في

ليبيا من تناقض بين الثورة والدولة التي بنتها ، فقد ساعد الثورة الايرانية ان لها يدا حديدية هي الحرس الثورى الذى امتلك سلاحه ، وقرار استخدامه لهذا السلاح في يده ففرض بذلك اوضاعا ثورية صعب على اجهزة الدولة مقاومتها الا بالانغماس النهائى فيها .. لكن الثورة في ليبيا حيث دور اللجان الثورية مقصور على عمليات التبشير النظرى بالثورة.. وعلى الانتقاد فقط فان اجهزة الدولة وجدت حرة طليقة في ممارسة عملها المضاد للثورة .

ان جريدة كجريدة الزحف الاخضر نقص مطبوعها وتوزيعها بنسبة 50% بقرار من امين اللجنة الشعبية العامة وهى لجنة ادارية لا علاقة لها بأمور التبشير الثورى .. حيث طلب منها وضع سياسة اقتصادية تستهدف التقليل من الاستهلاك الزائد عن الحاجة .. ومن الكماليات غير اللازمة .

فوقع اختيارها من ضمن ما وقع على جريدة النجان الثورية فحاصروا توزيعها في الخارج وهكذا ..

فان بإمكانى تقديم عشرات الادلة التى توضح الاصطدام

الحتمى بين الثورة والدولة .. والتناقض الجذرى بينهما ..
واستحالة الجمع بين كليهما .

حتى اولئك الثوار الذين نخرجهم من بين صفوف المناضلين
الثوريين لنقلدهم مهام ادارية في اجهزة (الدولة الثورية)
لا يلبثون ان يتحولوا الى جزء من جهاز الدولة كأى برغى
صغير فى آلة ضخمة يفعل ما يطلب منه دون ابطاء .. ويعتبر
أى عمل لمواجهة هذه الآلة الضخمة موجهها إليه شخصيا .
وبالتالى فان جهاز الدولة يقتطع منا حتى مناضلينا الذين نحاول
عن طريقهم الهيمنة على جهاز الدولة الثورية وتوجيهه الوجهة
التي نراها مناسبة للمجتمع .

وبالتالى فان الذى يحدث فى الواقع كلما قدمنا مجموعة
من مناضلينا للعمل بأجهزة الدولة هو ان نفقدهم ، ويتدخل
الجهاز الادارى عبرهم فينا ويخترقنا ويخاق طابورا موالينا
له داخل جسم الثورة .

ان هذا الوضع هو الذى يجعل كثيرا من العناصر غير

الثورية تعلن عن موقفها المعادى للجماهير الشعبية .. وعدم احترامها للمؤتمرات الشعبية وعدم التزامها بقراراتها ..

وتعلن في نفس الوقت اختقارها للعمل الثوري الترشيدى والتبشيري ، الذى تقوم به اللجان الثورية ، مستندة الى قوة اجهزة الدولة التقليدية وفي مقدمتها الجيش .

اننا نسمع كثيرا عن فضل الجيش في بقاء الثورة والحقيقة هى ان وجود الجيش يعنى استمرار المرض في جسم المجتمع وكذلك بقية الاجهزة الحكومية التقليدية .. ان كثيرا من اولئك الرجعيين المتخندقين داخل هذه الاجهزة يجهضون بشكل دائم عمليات التغيير الثورى ويفرغونها من محتواها التقدمى ويمدون في عمر العلاقات الرجعية القديمة ويحاولون نشرها على اوسع نطاق .

ويكتسب ذلك وضعاً سيئاً وخطيراً في ظل الضعف المشين الذى يسيطر على التنظيم الثورى . فأنا نعرف ان القوى الامبريالية العالمية والرجعية المحلية تراهن للقضاء على الثورة الاسلامية في ايران بوجود الجيش ، فهم يقولون انه بمجرد

عودته من الحرب فانه سيقف موقفا معاديا من الثورة
وسيدواجهها بالقوة .

كما نعرف بان الامبريالية والرجعية كانتا قد حركتا
الجيش ضد الثورة الشعبية في ليبيا في فترة سابقة ، وان فشلها
لايعنى اطلاقا تلاشى احتمال تحريكه مجددا .

ومن هنا فان التركيبة المعروفة للدولة تشكل خطرا
مباشرا ماديا ومعنويا على الثورة .

وان محاولة تدويل الثورة هي محاولة صريحة لاجهاضها
وتحويلها الى النقيض المباشر لها .

ومن هنا فان الثوار ليحاولوا دون ذلك فانهم مازمون
بالحيلولة دون تدويل الثورة .

كما انهم مازمون بتدمير الدولة تدميرا مستمرا لاهوادة
فيه ، وبتغليب الجماهير عليها ... وتقوية ساعدها بتقوية
التنظيم الثورى وتنظيمه بشكل جيد ازراعة في جسم المجتمع ..
ونشره بين اغلب افراد الشعب ..

مع الاستمرار في نزع اسنان العناصر غير الثورية ونزع
أظافرها .. وتجريدها من كل اسلحتها وتعريتها عن كل
قواها ..

ان الثوار مهما كانوا قساة فانهم لن يكونوا بمستوى
قسوة أولئك الذين قرروا بينهم وبين انفسهم اجهاض الثورة
والتحكم بالجماهير .

ولذا فان أى قدر من العنف يوجهه الثوار باتجاه الهيكلية
التقليدية للمجتمع والدولة بوضعها المعاصر له ما يبرره فبقاء
أوضاع كهذه التى تسود العالم لا معنى له الا الغاء الانسان
وجعله حيوانا بيولوجيا يأكل ليتكاثر .

وحين يريد الثوار اعادة كرامة الانسان له وبناء حياة
جديرة بأن يحياها ليس امامهم الا ان يتخذوا مسارا جذريا
وحديا ليتمكنوا من الوصول الى هدفهم الذى صار صعب
المنال بسبب تعقيد اساليب المقاومة وهمجيتها تلك التى تبديها
النظم القمعية .. والقوى الامبريالية المهيمنة عليها لتواجه بها
الجماهير الشعبية وقوى الثورة في كل مكان من العالم . ان هذه

الاساليب ليست فقط تلك التى تواجه بها زمرة فاشية فصيلا
من الثوار المساحين كما فى السلفادور أو فلسطين .

ولكنها تشمل ايضا تلك الاجراءات التى تتخذها فئات
رجعية لتخريب ثورة من الداخل كتلك التى قامت بها
مجموعة من البرجوازية الايرانية لمواجهة الثورة هناك ..أو
تلك التى قامت بها مجموعات برجوازية ورجعية لمقاومة الثورة
الشعبية فى ليبيا من محاولة الانقلاب حتى السرقات المالية
والتسرب الى اجهزة (الدولة) لافسادها .

ان المواجهة بين الثورة وبين النظام الرجعى تكون شمولية
فكل شىء يمت الى هذا النظام المعادى وللشعب سيقا تل ضد
الثورة حتى يفنى ومن هنا فان أى محاولة للابقاء على أى وضع
أو جزء من هذا النظام هى تفريط مؤسف ، وموقف
خاطىء لا يصدر عن تحليل سليم ورؤيا علمية للامور .

الثورة أم الدولة

ان اضمحلال الدولة أو تلاشيها موضوع مطروق
بكثرة فقد كان للمدرسة الفوضوية (الاجتماعية والفلسفية)
شأن هام في هذا الأمر من حيث انها قالت بعدم جدوى
الدولة باعتبارها أحد أشكال النظام المفروضة على المجتمع .
أما الماركسيون فقد ظنوا بأن الدولة ستنتهى تدريجياً متلاشية
عندما ينتهى المجتمع الطبقي الذى خلقها . ولقد تركز
اختلافهم مع المدرسة الفوضوية في أنهم قالوا بالتلاشى
التدريجى للدولة رغم اهترافهم بالعنف كأساس لاحداث
الظروف الموضوعية التى تسمح بالبدء في اضمحلال الدولة
فبالعنف تبدأ الطبقة المسحوقة ثورتها وتحسم الأمر لمصلحتها ،
في حين دعت الفوضوية إلى الغاء الدولة بشكل فوري
باعتبارهم لأى فرع من الدولة مجرد تنظيم للقمع .

وهكذا فان موضوعاً كهذا مدروسا منذ زمن بعيد
وبتعمق لم يبق فيه أمر غامض نقوم بتوضيحه اللهم إلا
اختلافنا في نظرنا للموضوع نفسه ولأساساته كلها . فالدولة

في منظورنا هي الشعب نفسه .. هي المجتمع . والمجتمع لا يمكن الغاؤه إلا بالغاء جميع افراده .

ونحن لا نتجه إلى الغاء الدولة لأننا في الواقع إنما نقيم (المجتمع الشعب) الأمر الذي جعل مجال البحث مختلفاً عن ذلك الذي تناوله الفوضويون والماركسيون وغيرهم بالدراسة .

فكلمة « الدولة » لدى جميع من سبقنا تعني من ضمن ماتعني أن النظام الاجتماعي والسياسي المنظم للمجتمع مفروض عليه من قبل جهة من المجتمع نفسه . في حين تعني لدينا المجتمع نفسه ، دون عملية التنظيم الاجتماعي والسياسي ودون الجهة التي تفرض النظام أيضاً .

ولعل مانسميه بالدولة هو ما يسميه الفوضويون والماركسيون بمرحلة انعدام الدولة مع فارق ربما لا يكون بسيطاً هو أنهم لا يتصورون وجود أي نوع من (السلطة) أو التنظيم في مرحلة اضمحلال الدولة وتلاشيها .

أما في ظل مانسميه مرحلة الدولة فإن الشعب ينظم نفسه ويتصرف بسلطته الخاصة في شئونه .

ونحن نتفق إن هذه المرحلة « مرحلة سلطة الشعب » أو الدولة الجماهيرية هي مساوية لمرحلة انعدام الدولة لدى المدرسة الفوضوية والمدرسة الماركسية كما يفهمونها وحسب فهمهم الكلمة (دولة) .

إلا أننا نرى أن هذه المرحلة ستعمق مفاهيم الحرية لدى الأفراد ، وسيطور الشكل الذى ينظمون به أنفسهم حتى يصلوا إلى مرحلة نسميها فعلا مرحلة انعدام الدولة ، حيث يصبح كل فرد دولة حقيقية بمفرده حيث يسوس كل فرد نفسه وينتج لنفسه مايكفيه دون حاجة ماسة للآخرين سوى حاجات الاجتماع الانساني التى ستكون مختلفة هي الأخرى عما هو سائد الآن في المجتمعات الانسانية .

غير أننا لا نرى حاجة للمرور بمراحل تاريخية محددة للوصول إلى سلطة الشعب أو إلى انعدام الدولة حيث ان ذلك ممكن في أى وقت وفي أى مكان يريد الناس فيه برغبتهم أن يقيموا دولتهم الخاصة .. أى أن يحرروا أنفسهم من تسلط غيرهم .

ونرى أن اتفاقنا مع القائلين بجدوى اضمحلال الدولة

لا يلغى وجهة نظرنا التي بمقتضاها نقيم الحلول المطروحة من قبلهم على أنها غير ذات جدوى ، فल्ली لا تشكل سبيلا معقولا لاضمحلال الدولة ، بقدر ماترسخ القيم التقليدية المعادية للجماهير الشعبية . حيث ان الدولة كتلك التي يريد تفكيته الفوضويون ستعود بشكل أسوأ مما كانت بمجرد أن يشعر الناس بحاجتهم إلى نوع من الارتباط والتنظم . أما الماركسيون فإنهم يقيمون دولة ليس في مقدور أحد أن يتجاهل جبروتها وطغيانها ضد الكادحين قبل أى فئة اجتماعية أخرى . وهكذا فان سلطة الشعب تتضمن تنظيماً وتحدد ارتباطاً معيناً بين أفراد المجتمع في ظل الغاء أى سلطة خارجة عن الناس أنفسهم فالدولة التقليدية ملغاة ... والحكومة بوضعها التقليدى معدومة ..

إلا أن ذلك لا يدفعنا إلى الادعاء بأن سلطة الشعب تقوم آلياً بمجرد الاعلان عنها .. أو بمجرد اعلان الناس بأنهم احرار وبأن الدولة قد سقطت .. وإن جميع السلطات قد صارت بيدهم .

بل إن أوضاعا شتى ستقاوم مجرد التفكير في الاخلال

بالتأثير التقليدية للحياة الاجتماعية .. كما أن طبقات بعينها
ستلجأ إلى المقاومة هي الأخرى محافظة على مصالحها
وامتيازاتها ورغبة في الاستمرار بالمجتمع مستغلا من قبلها
وموظفا لأغراضها الخاصة .

إن المجتمع التقليدي القديم بتركيبته كلها ديناً وثقافة
واقتصاداً سيقاوم أى تغيير مهما كان ضئيلاً ، وهو سيعلم
الحرب حتى على الرغبة المحدودة في التغيير . أما إذا أدركت
القوى الاجتماعية أن التغيير المراد أحداثه هو تغيير جذري
وكلي وشمولي . فإنها لا تتورع عن الدخول في حرب أهلية
للقضاء على القوى الثورية التي تدعو إلى التغيير وتسعى إلى
أحداثه .

ولعل أفضل وضع لانهاج عمليات التغيير الجذري عن
طريق الثوريين هو دخول مجال الصراع المباشر المفتوح
مع القوى الاجتماعية الرجعية .. أما حين تراجع القوى
الرجعية وبارغامها على قبول أوضاع جديدة ترغبها فإنها
تلجأ إلى الكيد .. وإلى العمل السري ضد إجراءات التغيير
الاجتماعية والسياسية والاقتصادية ، وهو وضع خطر

بسبب عدم توازن الفرص بين قوتي الصراع .. إن القوى
الثورية في هذه الحالة تحارب أشباحاً غير مجسدة في شيء ،
وهو وضع سيء جداً بالنسبة للثوريين الذين سعوا إلى
التغيير ، دون فرز حقيقى للجماهير وبالتالي دون ثقة فيها .
فسيكون أمامهم موج لا حد له من البشر ، ليس مفروزاً
بأى شكل مما يدفعهم إلى الشعور بأن كل فرد يحتمل أن
يكون عدواً .. وحتى حين يظنون بأنهم أمام رفيق محتمل
فسواجهون وضعاً صعباً من خلال الحرب المعنوية التي
تشنها ضدهم الطبقات الرجعية في وسط الجماهير وكذلك
من خلال الحرب المادية .. التي تبدأ أساساً من التباطؤ
والتهاون في الانتاج .. حتى تدمير المرافق العامة التي يعتمد
عليها الثوار في اجراء عمليات التغيير الثورية وهو وضع
سيدفع الاتجاهات الأقل جذرية بين الثوريين إلى القبول
ببعض الإجراءات التلفيقية ومن ضمنها القبول بشكل من
أشكال الدولة والتنظيم رغبة في المحافظة على موارد المجتمع ،
والتقاطاً للأنفاس للتمكن من مواجهة الطبقات الرجعية
في وضع ليس سيئاً بالجملة .

ولكن حلاً كهذا ليس سوى فخ يقع الثوار في براثنه حيث ان عمليات التنظيم هذه ستدفع بالطبقات المعادية للتغيير الثورى إلى الادارة وهيكلية الدولة متسربة إلى جسم الثورة من خلالها لتقضى على جميع عمليات التغيير بشكل تدريجى فعال .

فبدلاً من تلك المحاولات غير الأساسية لاعاقة الانتاج أو لاحراق المرافق الانتاجية ومرافق الخدمات تتمكن القوى الاجتماعية الرجعية من الوصول إلى أجهزة التخطيط والتنفيذ واضعة يدها على المصدر الذى تنبثق عنه فكرة التغيير والرغبة في احداثه . إن استقراراً معيناً سيتحقق بحدوث ذلك وتقدماً ملموساً في كمية الانتاج وتأدية الخدمات العامة ، بمجرد هيمنة الطبقات الرجعية وبوصولها إلى موقعها المتميز في دولة بناها الثوريون ليواجهوا بها الرجعية ..

لكن ذلك الاستقرار وتلك الزيادة في الانتاج لا تزيد عن أن تكون غطاء للهزيمة الفعلية التى تلقتها الثورة في مكمن وجودها بالغاء عمليات التغيير وتجميد الأوضاع الاجتماعية

في محلها .. بل والسعى إلى ردها سيرتها الأولى قبل محاولات الثورة تغييرها .

إن الثورة لم تتفجر لتعالج قضية زيادة الانتاج كما أنها لم تأت لتعترف بالقدرات الفنية الهائلة لطبقة التكنوقراط الرجعية .. ولكن الثوار في زحمة الحاجة إلى شيء ما ينسون ذلك كله .

بل إن النسيان لا يقف عند حد ، فهم يتدرجون في التسليم للقوى الرجعية حتى تصبح هي الواجهة الرسمية والمباشرة عن الثورة نفسها .

إن ذاكرة كهذه .. وارتباكاً وتخبّطاً كهذا لجدير بالهزيمة لا شك ، ومن هنا فإنها تهزم ، هذه الثورة التي يتمكن الرجعيون من ترويضها وتدجينها والاتجاه بها إلى الماتهة التي تفضي إلى السرقة .

إن الرجعيين يسرقون الثورة وينحرفون بها عن هدفها إلى أهدافهم .. إن الثوار حين يكتشفون ذلك يكونون قد فقدوا الجماهير .. وفقدوا إمكاناتهم الثورية وصاروا مستحيلاً عليهم انقاذ ما أفسدوا وفرطوا .

إن دولة نقيضاً للثورة قد قامت .. كما أن ثورة قد
ذوت وتلاشت حينئذ يجب أن يستعين الجميع بالنسيان هذه
المرّة لينقذهم من الكوابيس المقلقة والذكريات الأليمة
والسعيدة التي عرفها كل منهم في ظلها ! ..

إنه لا مجال للحيلولة دون هذه النهاية المأسوية للثورة
إلا بالعمل منذ البدء على أساس مختلف أول خطوة فيه
تبدأ بفرز القوى الاجتماعية الرجعية المعادية للتغيير الثوري
وحصرها بشكل دقيق ومنع تأثيرها على الجماهير أولاً ثم
تخريض الجماهير على تصفيتها مصالحاً (اقتصادية واجتماعية)
وثقافة ووجوداً .

إن على الثوار أن يتأكدوا في كل مرة بأنهم لا يبنون
البديل الرجعي على أنقاض الثورة .. ولن يكون بمقدورهم
موضوعياً التأكد من هذا الأمر إلا بتصفية القوى الرجعية
تصفية نهائية وتحرير الجماهير الشعبية وهيمنتها وتضليلها .
ناهيك عن أن يسمحوا لها بالتسرب إلى جسم الثورة والتحكم
فيها وتوجيهها .

ولن يمتطيع الثوار منع القوى الاجتماعية الرجعية عن هذا إلا بالغاء الفرصة لذلك أساساً بالغاء الدولة أصلاً وعدم السماح ببنائها . ولعل الغاء الدولة لا يكون بقرار جيد الصياغة يقوم الثوار بتدبيجه ، ولكن الأساس في سلطة الشعب هو أنها نقيض للدولة من حيث كونها نظاماً لا دستورياً .. وتنظيماً .. لا مطلقاً ولا مركزياً وهو بهذا لا يتيح فرصة (للتكنوقراط) الرجعيين بطبعهم ولا (للبيروقراط) المعادين للتقدم بمهنتهم .. أن يراكموا القانون أو يحصروا مصادر القرار في يدهم ، ليتمكنوا بعد ذلك من شل حركة الجماهير الشعبية بالقانون أو الضغط عليها من خلال التحكم في حاجاتها ، وهو الأمر الذي تقوم الجهات التنفيذية بممارسته لاختضاع ارادة الجماهير الشعبية لارادتها الخاصة عندما تتجاوز اللجان الشعبية لمهمتها البسيطة المحددة في (تنفيذ) قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فقط .

كيف ستنتهي الدولة؟

لابد من نهاية لمؤسسة الدولة إذا أردنا أن نحقق طموحات
الانسان في الحرية والسعادة لأن ذلك لا يمكن أن يتحقق في
ظل هيمنة أدوات القمع التي تجسدها بشكل مباشر مؤسسة
الدولة .

ولعل نهاية هذه المؤسسة العتيدة لا يتأتى بتلك السهولة
التي تخيلها الفوضويون والشيوعيون الذين تحدثوا عن انهيارها
أو اضمحلالها محذرين أساسات وهمية لذلك رسخت القمع
وأحكمت قبضته أضعاف ما كان قبلها .

ان افتراض انعدام التنظيم بشكل مطلق لضمان انهيار
الدولة هو في حد ذاته انهيار اخرق لن يؤدي إلا إلى قيام
الديكتاتورية التي تعقب تضرر المصالح الاجتماعية عامة في
ظل مجتمع فقد الناس فيه أى اتصال فيما بينهم . .

كما ان افتراض قيام ديكتاتورية بديلة تقيمها الأغلبية
بدلاً عن الديكتاتورية السابقة التي كانت تقيمها الأقلية

الرأسمالية بحجة ان ذلك كاف للتدرج في مراحل اقتصادية
تنتهى باضمحلال الدولة لأنها لن تكون لها أى أهمية بعد
ذلك !

إنما يذكرنا برد ارسطو على استاذة أفلاطون الذى
اعتقد بان العالم المحسوس ليس سوى ظل لعالم المثاليات
الذى لا نحسه فقال ساخرآ منه . . ان افلاطون أشبه بمن
عجز عن عد أشياء محددة معينة فضاغفها ليسهل عليه عدها !
والا فان قيام ديكتاتورية باسم الطبقة المسحوقة باعتبار
ان آلة الدولة ضرورية لتستخدم في قمع الاقلية الرأسمالية
لا يعنى الغاء للدولة بقدر ما يعنى تبديل الجهاز المسيطر في
هذه (الماكينة) الرهيبة التى يسخرها الأقوياء ضد المستضعفين
دائماً .

ان شعار كهذا لا نستطيع ان ندرك مدى تفاهته علمياً
إذا علمنا بان الطبقة المسحوقة ذاتها لن تكون لها ايما علاقة
بتلك الدكتاتورية وتلك الدولة التى أقيمت باسمها
ولكننا ندرك ذلك حين نرى قوة هذه الدكتاتورية وجبروتها
واستحالة مقاومتها ناهيك عن اضمحلالها أو تدميرها .

فاننا نعلم بان جميع البروليتاريا في جميع العصور
ان يستطيعوا ان يمسوا حجراً واحداً في هيكلها الشاهق
ولا ان يبدلوا حرفاً واحداً من طقوسها تلك التي تقهر
المسحوقين أساساً .

ان هذا الباب قد تناوله الدارسون في الماضي على
اختلاف آرائهم بشكل سطحي وتلفيقي باستثناء المدرسة
الفوضوية التي عارضت ورفضت أى نوع من التنظيم
فكان تناوّلها له جذرياً من حيث انها لم تقبل بأى نظام ورأت
ان الناس تتخلص من القمع حين تخلصها من اداته التي
هى الدولة .

ولكن هذه المدرسة لم تراع خصائص أساسية في
الاجتماع الانساني لا ينطبق عليها الفرض الذي قدمته . .
ان الناس لا بد لهم ان يعيشوا في مجتمع متماس المصالح
متشابه العلاقات إلى درجة التعقيد . . وان المجتمع الانساني
لذلك مضطر إلى أن ينظم تماسه هذا وتشابكه .

ان الناس هم المجتمع ولاشئ آخر يمكنه أن يكون

(ماصداً) للمجتمع سواهم . . وان هؤلاء الناس يعيشون وفق معادلة متوازنة الطيفين هي : حاجاتهم ونشاطهم .

وهم إنما يبذلون نشاطاً بقصد اشباع حاجاتهم ونظراً لتعدد نوعية هذه الحاجات فانهم بحاجة أيضاً إلى أن يعددوا نوعية نشاطهم ، وتبعاً لذلك فان فرداً واحداً من المجتمع لا يستطيع ان يفي بجميع الأنواع التي يريدها من الحاجات .

كما ان الناس تبذل قدراً من الجهد في كل نشاط لا يتماثل نوعياً ولكنهم يقيسونه كمياً مما يجعل هذه المسألة معقدة هي الأخرى رغم انهم مضطرون إليها ولا يمكنهم الاستغناء عنها .

وعلى هذا الأساس فان المجتمع محتاج بحكم وجوده إلى عملية تنظيمية معينة تحكم علاقاته وفق وتيرة محددة تتضح فيها القيمة التي يقبلها الجميع مقياساً لنشاطه وبالتالي فان افتراض انعدام جميع أنواع التنظيم . . واسقاط أي نوع من النظام هو مطالبة في الواقع باسقاط جميع مصالح الأفراد . . والغاء جميع العلاقات بينهم الأمر الذي لا يعتد به

موضوعياً ولا يملك أساساً منطقياً يجعله قابلاً للتطبيق اما المدارس الأخرى التي لجأت إلى التعبيرات الأدبية لتعوض بها عن الضعف العلمي في تصوراتها . فانها لم تجعل الدولة تضمحل .

فهى لم تكن لتدمر الدولة بعبارات من قبيل « الدولة الشعبية » « وديكتاتورية البروليتاريا » . . « وهيمنة الجماهير الشعبية على الدولة » ان استخدامها لتلك التعبيرات يسوى غطاء لدولة أشد طغياناً ولأجهزة قمع لا تطاق ضد الشعب . .

وهكذا فان الذين حافظوا على هيكلية الدولة التقليدية بحجة أو بدونها إنما أبقوا في حقيقة الأمر على عناصر القمع والقهر فاعلة ومؤثرة في حياة الأفراد في المجتمعات الانسانية . وكذلك فان أولئك الذين رأوا ضرورة الغاء هذه الهيكلية لم يستثنوا المجتمع الانساني ، وكأنهم اعتبروه جزءاً من تركيبة الدولة . . أو كأنه نتيجة من نتائجه . . انهم في الواقع صعب عليهم ان يتخيلوا مجتمعاً انسانياً دون سلطة تتحكم به . . ولم يتسن لهم ان يتصوروا وجود علاقات بين أفراد

المجتمع ومصالح متشابكة ومترابطة دون جهاز حكم يحكم هؤلاء الأفراد لينظم هذه العلاقات ويحدد هذه المصالح والروابط بينهم .

هاتان الفكرتان هما ما قدمه الفكر الذى اعتبر مناهضاً للدولة دون أن يحاول أحد معتقئ الفكرتين إضافة أى شىء لتعويض النقص فيهما أو في احدهما . ودون أن يطور فهمه لهذه المعضلة تطويراً يقدم حلاً مناسباً لها .

وهكذا بقئ تفكير الإنسان أكثر من قرن كامل أسيراً بين الفوضوية والماركسية تدعى كلاهما الموضوعية والعلمية دون أن يفك الأسير قيده ويخرج باحثاً عن حل حقيقئ .

حتى تمكن معمر القذافي أخيراً من تقديم نظريته التى تجاوزت هذه المتاهة بحل علمئ نراه من جانبنا حلاً موضوعياً لهذه الأسباب :

- (أ) انه يحقق حرية الإنسان .
(ب) ويضمن تدمير أدوات القمع والقهر وفي مقدمتها الدولة ذاتها .

(ج) ويحافظ على مصالح الأفراد داخل المجتمع .

(د) وينظم علاقاتهم وروابطهم ببعضهم .

(هـ) وقد تخلص من المزالق العلمية التي سقطت فيها المدرسة الفوضوية والمدرسة الماركسية .

(و) وكذلك فانه قابل للتطبيق .

ان الدولة وفق هذا المنظور الحديد لا تنتهى بقرار
كما اننا لسنا بحاجة إلى فرض ديكتاتورية طبقة أخرى لتلغى
ديكتاتورية الطبقة الرأسمالية الراهنة .

فإذا كانت الطبقة القوية هي التي تصنع الدولة وتسن
القوانين فان التساؤل لايجب ان يتركز على الدولة وعلى
القوانين بقدر ما يجب تركزه على هذه الطبقة القوية أساساً .

ماهو المبرر في ان يوجد داخل مجتمع انساني انسان
ضعيف وانسان قادر قوى ليقوم بخلق دولة وسن
قانون يستغل عن طريقهما الضعيف ويقهره ؟!

وبغض النظر عن المبررات فان أى انسان قادر على

ان يجيبنا بانه ما دامت هناك طبقات فان صراعاً عميقاً سينشب بينها للحصول على أكبر قدر من الامتيازات الاقتصادية والسياسية وان تلك الطبقة التي ستحوز أكبر قدر من هذه الامتيازات ستكون طبقة قوية في حين ان غيرها ممن سيحرم من أي امتيازات سيكون ضعيفاً جداً وبين هاتين الطبقتين يقع ترتيب تلك الطبقات التي تحصلت على بعض امتيازات مهما كانت بسيطة .

ولا يمكننا علمياً ان نتساءل عن سبب هذا الصراع بين الطبقات قبل ان نتساءل بادیء ذي بدء عن سبب وجود طبقات . .

كيف توجد الطبقة ؟ . . تلك التي بوجودها يبدأ صراع وحشي يخرج المهزومون فيه إلى عالم العذاب والمعاناة يكابدون الأمراض والجوع ويواجهون الاستغلال حيث يمتص الأقوياء عرقهم ودمهم . . وتتلاشى آمالهم وطموحتهم وحقوقهم أيضاً في خضم عمليات قهرهم وقمعهم واجبارهم على خدمة أسيادهم الأقوياء المسيطرين . .

ان الطبقات تبدأ ببداية الاحتكار مهما كان بسيطاً .

فطبقة الاقطاع بدأت باللمحظة التي احتكر فيها فرد ما قطعة أرض مهما كانت صغيرة ليفتح الباب واسعاً على مصراعيه لغيره ليحوزوا المساحة الشاسعة من الأرض خالقين بذلك عالم الاقطاع الذي ما زالت شعوبنا تعاني ويلاته حتى هذا اليوم .

ان الطبقة هي الصورة الاجتماعية لعملية احتكار معين كما ان الاحتكار هو الصورة الاقتصادية لطبقة ما . .

ان الدين إذا تم احتكاره من طرف بعض أفراد المجتمع فإن طبقة تنشأ عندئذ تتحد طبيعتها ويتحد بذلك هدفها باتحاد مصاحبتها في مواجهة الآخرين الذين خارج هذه الجماعة .. وهكذا فإن جماعة تحتكر امكانية من امكانيات المجتمع تكون في الواقع قد استتوات على نصيب باقي الجماعات في المجتمع من هذه الامكانية وبهذا يبدأ التماس بين هذه الجماعات داخل المجتمع بفعل تباين مصالحها وتجروء بعضها على بعضها الآخر . .

ان هذا التماس الذي يحدث بين جماعتين اختلفت

مصالحهما أو تناقضت داخل المجتمع هو ما تسميه العلوم الاجتماعية بالصراع الطبقي .

ومن هنا يتضح لنا باننا إذا سمحنا باحتكار جماعة من المجتمع لميزة من الميزات فاننا بذلك نسمح بنشؤ الطبقات التي ينتج عنها الظلم وبالتالي الصراع الطبقي الذي تستخدم فيه الطبقة القوية جهاز الدولة لقمع الطبقات الأضعف واستغلالها .

ان نهاية احتكار الميزات الاجتماعية . . هي نفسها النهاية لوجود طبقات داخل المجتمع . . وبالتالي هي نهاية مؤسسة الدولة . .

اننا ندمر احتكار السلطة أولا إذا أردنا تدمير الطبقة المتسلطة على الشعب ، وأردنا انهاء الصراع الطبقي على السلطة . فدون تدمير احتكار السلطة لن نتتمكن من تدمير الطبقة المتسلطة على الشعب كما لا يمكن انهاء الصراع الطبقي على السلطة . .

ولكننا نغير الطبقات المسيطرة فقط لتحل واحدة مكان سابقتها في الاستيلاء على السلطة ويستمر بعد ذلك الصراع أشد مما كان قبلا لوصول آخرين إلى السلطة .

وهو نفس ما يحدث بشأن الثروة والسلاح وغيرها
من الامكانيات والامتيازات في المجتمع . .

فاذا انتهى الاحتكار فان جميع الأفراد في المجتمع
الانساني سيكون بمقدورهم ان يتساووا مساواة كاملة فيتحصل
كل منهم على حقه في الحياة الكريمة وعلى نصيبه من الامكانيات
السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتوفرة في مجتمعه .

فاذا انتهى الاحتكار لن يكون ضعفاء ولا محرومين . .
ولن توجد جماعة تشرع لمصلحتها قوانين المجتمع . . كما
لن توجد جماعة تستطيع خلق دولة وتسخيرها ضد غيرها
سواء داخل المجتمع أو خارجه . .

ذلك ان انتهاء الاحتكار يعنى نهاية القانون الذى يسنه
طرف من المجتمع فيطبق على المجتمع كله .

ويعنى نهاية القرار الذى تصدره جهة في المجتمع فيطبق
بحق الجميع وهكذا يمكن أن تنتهى الدولة دون أن تتأثر
مصالح الأفراد وعلاقاتهم ببعضهم داخل المجتمع الواحد
أو بين المجتمعات الانسانية وبعضها ويحافظ المجتمع على
تنظيمه دون أن يبقى على مؤسسة الدولة وقمعها واستغلالها .

متى تنتهي الدولة؟

حين نؤكد بأن نهاية الاحتكار تؤدي الى نهاية الدولة .
بحكم أن ذلك ينهى الطبقة التي تؤسس الدولة وتسخرها .
فاننا في الواقع بحاجة الى ان نحدد اكثر من هذا شروط
اضمحلال الدولة وانتهائها .

حيث ان سؤالا من مثل : كيف سينتهي الاحتكار ؟
يفرضه يجعلنا مضطرين للاجابة عن كثير من الملاحظات
توضيح الجوانب العملية التي اذا توفرت تحقق الطرح الذي
قدمناه من قبل من مسألة انتهاء الدولة .

وجدير بنا ان نوضح مبدئيا بأن هذا الطرح الذي نوهنا
عنه هو تصور شمولي متكامل لمجتمع انساني جديد .
سينتج عن وضع النظرية الجماهيرية في الاجتماع تلك التي
قدمها القذافي في الكتاب الاخضر موضع التطبيق ..

ان هذه النظرية تعتبر تفجير الثورة الشعبية المدخل الى
مجتمع انساني جديد وناضج .. حيث تنظم الجماهير الشعبية

نفسها — بتحريض من اللجان الثورية — في مؤتمرات شعبية اساسية على اساس جغرافي بحسب تواجدها .

وتكون مهمة المؤتمرات الشعبية هي ممارسة السلطة باحتفاظها بسلطة القرار وممارستها لاعمال السيادة السياسية الكاملة والتي من ضمنها خلق لجان شعبية تنفيذية تقوم بتنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية .

وحيث ان المؤتمرات الشعبية تضم في عضويتها جميع المواطنين المؤهلين ، فان اعمال السيادة ستكون من حق الجميع وسينتهي الاحتكار السياسى للسلطة نهاية ابدية ، الامر الذى تختفى في ظله طبقة الحكام ورجال السياسة .. والحكومات جميعها .. وتبرز معه سلطة الشعوب التى تحرر نفسها بالثورة الشعبية ، وتحقق وجودها الانسانى الكامل ، ووجودها السياسى باقامة سلطتها في وطنها .

وهكذا فانه بالمؤتمرات الشعبية ينتهى احتكار السلطة .. فتلغى بذلك الطبقات القائمة على الاحتكار السياسى وينتهى الصراع السياسى على السلطة .. وتنتهى ايضا ادوات هذا الصراع من احزاب ومنظمات وتكتلات وجبهات وغير

ذلك ، مما كان وجوده مرتبطا بمسألة الاستيلاء على السلطة والتحكم بالمجتمع من خلالها .

ان المواطنين أعضاء المؤتمرات الشعبية لا يمكنهم ان يغضوا ابصارهم عن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية حيث انه مازال ارباب العمل يجلسون الى جانب اجراءهم جنبا الى جنب .. وما زال الاقطاعيون يتصدرون جلسات المؤتمرات الشعبية .. وما زال الملاك العقاريون والصناعيون والوكلاء التجاريون والتجار .. وجميع الفئات الاستغلالية المعادية للشعب تحقق وجودها الفاعل من خلال هيمنتها على الفقراء والمستضعفين ، لتواجه عمليات التغيير الثورى وتفشلها وتجعل من المؤتمرات الشعبية هيكلا خاويا لا محتوى له بعد ان تضغط على المواطنين من خلال حاجاتهم لتجعل حريتهم صورية ومشاركتهم في المؤتمرات الشعبية وابداء آرائهم والتعبير عن طموحاتهم ومساهماتهم في القرارات شكلية لا مضمون لها .. حيث ان جميع المواطنين سيخضعون في خياراتهم لهيمنة ارباب عملهم واصحاب العقاوات والتجار الذين يملكون حاجاتهم .

ومن هنا فان مجتمع سلطة الشعب هو مجتمع اشتراكي .
ينال كل مواطن فيه حقه فقط ولا شيء سواه .

أى ان كل انسان ينال انتاجه الخاص الذى قام به .
ولا حق لاحد في ان ينال شيئا عما ذلك .

ان الذى ينتج الانتاج هو الذى ينال مقابله ليتمكن من
اشباع حاجاته ، وهكذا فان اولئك الطفيليين غير المنتجين
من ارباب عمل وتجار ووكلاء تجاريين وسماسرة وملاك
عقاريين وصناعيين سيجدون انفسهم بين احد خيارين ،
اما ان يتحولوا الى منتجين كغيرهم واما ان يبقوا على قارعة
الطريق ليس في ايديهم شيء مما كانوا يملكون .

ان الشغيلة ستنتفض وتحقق وجودها بثورة تحسم التناقض
المريع الذى خلفه مجتمع الاستغلال ، والمتمثل في ان المنتجين
يعانون الفقر والجهل والمرض ، وغير المنتجين يتمتعون
بحياة مرفهة راقية بسبب استغلالهم للمنتجين وسرقتهم
لانتاجهم واستغلالهم لهم بعقود العمل وقوانين المجتمع
الاستغلالي الرجعي المنهار . غير ان تحرر الشغيلة وتساوى

اعضاء المؤتمرات الشعبية معنويا وماديا ليس نهاية المطاف ..
وليس الخاتمة السعيدة لمسلسل الصراع الطبقي بين المستغلين
والمستغلين . ولكن فصولا اخرى من الصراع ستترى حتى
يهيمن الشعب هيمنة مطلقة على جميع مقدرات المجتمع ،
وحتى تجرد الطبقات اليمينية من جملة الاسلحة التي تحصلت
عليها عبر تاريخها الطويل من الاستغلال والاستغلال والسرقة .

الا ان تحرر الشغيلة وتساوى افراد المجتمع وانخراطهم
في المؤتمرات الشعبية حيث يمارسون السلطة كجماعة حرة
واحدة هو الاساس الاولى لادارة صراع طبقي متكافئ
بين الجماهير المنضوية بالمؤتمرات الشعبية وبين اعدائها الذين
سيتمسكون ليربكوا عمليات التغيير السياسى والاقتصادى ..
من اجل ان يحافظوا على امتيازاتهم .

ان اللحظة التى تفرض فيها الجماهير حياة المساواة بحق
الجميع ، هى ذات اللحظة التى تجرد فيها اسلحة الطبقات
المعادية للجماهير ، وهى نفس اللحظة التى تكون الجماهير
الشعبية فيها قد وضعت قدمها على الدرجة الأولى في سلم
انتصارها التاريخى الرائع ..

ولكن درجات هذا السلم ستتعدد كلما رفعت الجماهير
بصرها باتجاه المستقبل .. وان عليها لكي تصل الى قمة
انتصارها ادارة معارك طاحنة مع اعدائها لتدميرهم ، ومنع
تسللهم الى جسم البناء الشعبى الذى اقامته الجماهير ، حتى
يترسخ ويتأكد نموه الطبيعى .

ان معارك سياسية طاحنة ستدور ضد اولئك الذين
يحاولون الهيمنة على الجماهير ومصادرة سلطة قرارها ..

كما ان معارك اقتصادية شديدة الوطأة ستدور هى
الآخرى لتحرر المواطن من الضغط الذى يستغل حاجاته
المادية لاحتواء قراره السياسى والاجتماعى .

وان اكبر هذه المعارك السياسية والاقتصادية جملة هى
تلك التى يجب ان تندلع ضد الدولة التى سعى البيروقراط
والتكنوقراط الرجعيون الى بنائها باسم القيم الثورية والشعارات
التقدمية لاذلال الجماهير الشعبية عن طريقها والهيمنة عليها
لاجهاض عمليات التحول الثورى التى تحرص الثورة على
اجرائها .

اننا اذا أردنا أن نتخذ مثلا فيمكننا القول
ان عرب ليبيا قد نجحوا فعليا في اقامة سلطتهم السياسية
واستطاعوا ان يفرضوا المساواة القانونية بين جميع الافراد
فانهم لم يحرزوا نجاحا كاملا في استثمار ثورة الشغيلة التي
اندلعت بتحريض القذافي في فاتح سبتمبر ١٩٧٨ م .

التي حاول الرجعيون المهيمنون على الدولة افشالها ..
ونجحوا الى حد بعيد في اعادة الشغيلة الى قيودها بفرض
أرباب عمل جدد فوقها بداية بالنقابات الطفيلية وانتهاء
بالتشريعات الكابحة .. والحادة من طموحها وحركتها ..

ان النقابة هيكلية حكومية ولا علاقة لها بعصر الجماهير
وما بروز النقابات في أوروبا الا تعبير عن مصالح طبقة
معيّنة في ظل نظام التمثيل النيابي المعمول به في اوربا .. على
نطاق واسع . وكما يخرج من الطبقة حزب سياسى يعبر
عن مصالحها فان العمال الذين لا مصالح سياسية لهم في
اوربا افرزوا النقابة التي تقصر عملها في الدفاع النيابى عن
الشغيلة من الناحية النظرية .. اما من الناحية العملية فانها
سيد جديد يفرض الطاعة على الشغيلة لمصالح ارباب العمل
التقليديين ..

واذا صار العامل مواطنا كامل الاهلية وعضوا بالمؤتمر الشعبي فان وضعه السياسى صار واضحا ، وان نشاطه لم يعد مقصورا على حاجاته الاقتصادية ..

كذلك فان وجود نائب عنه كمنقابة أو غير ذلك هو تناقض لا مبرر له في ظل وجود المؤتمر الانتاجى الذى يقرر واللجنة الشعبية الانتاجية التى تنفذ قرارات المؤتمر ..

كذلك فانه رغم الظروف المواتية والفرصة السانحة كأفضل ملتكون ، فان عرب ليبيا لم يحرزوا نتيجة باهرة في مقاومة تسلل وتخريب الطبقات الرجعية المعادية للشعب التى تواجه برنامج التحولات الثورية السياسية والاقتصادية والاجتماعية بغرض اجهاضه .. ان مثالا بسيطا واحدا يكفى لتبيين حجم التخريب الرجعى والتسلل المعادى للجماهير الشعبية في جسم الدولة التى طلب من الثوار حمايتها في حين كان يجب ان يطلب اليهم تدميرها نهائيا وتذرية بقاياها مع الريح ..

فلو نظرنا الى اولئك الذين مثلوا امام المحاكم الثورية

معترفين بجرائمهم وفضائحهم المخلة بالشرف ، واستعرضنا
قوائم اسمائهم ومناصبهم ونوع الجرائم التي اقترفوها فاننا
لن نذهلنا أية معلومات نسجلها ، نقلا عن تلك القوائم ،
فهم أنفسهم هؤلاء أفراد الطبقات المعادية وجوديا للجماهير
الشعبية .. وهم انفسهم هؤلاء الذين كانوا منذ بروز طفح
الرأسمالية الشبيه بالجدري يتحكمون في المال والاعمال
ويستغلون الثروات المتاحة في المجتمع لخدمة مصالحهم
الطبقية الاستغلالية .. أما مناصبهم فلعلها لم تتغير كثيرا منذ
العهد التركي حتى الآن محتفظين بها رغم تبدل العهود التي
توالى على البلاد .. غير ان ما يذهل حقا هو ان هؤلاء قد
اسندت لهم مهام أساسية في جهاز (الدولة الشعبية) تلك
التي اقامتها الثورة لمصلحة الجماهير الشعبية الفقيرة والمستضعفة
.. بل لقد صاروا هم الدولة ذاتها .

فانهم رؤساء المؤسسات والشركات المختلفة التي يشكل
مجموعها الدولة .. انهم المفوضون العاملون باسم المؤسسات
الرسمية في الدولة والمسئولون عن العلاقات التجارية
والاقتصادية الرسمية باسم الدولة مع الدول الاخرى ..

أهم من جميع الأجهزة بلا استثناء .. مدنيون وعسكريون لصوص وقطاع طرق وازرقية بلا أى انتماء سياسى أو اجتماعى — عدا الانتماء الطبقي طبعا — ولكنهم يتفوقون جميعا في شىء واحد هو أنهم جميعا مسئولون عن أجهزة الدولة ، ويتعاملون رسميا باسمها ويديرونها من مكاتب مؤثثة فاخرة ..

ومن هذا المثال الذى شاهده الناس جميعا باعينهم يجب ان يعرف المواطن اسباب احتراق المصانع ! واسباب توقف مرافق انتاجية هامة عن العمل .. والغش في مواصفات الصفقات التى تعقدها المؤسسات المختلفة تحت مظلة خطة التنمية وعمليات التحول الثورى ..

ومن هذا المثال الواقعى يمكن للمواطن ان يعرف دون تعب سبب تحول المجتمع الى مجتمع استهلاكي تابع لمصادر تمويل استعمارية ..

وسبب اغراق البلاد بعشرات السلع التى لا جدوى لها في حين ان البلاد تكون مكتفية منها محليا مما يؤدى الى اعدام الانتاج المحلى بكميات خيالية نتيجة ذلك ..

ومن هذا المثال البسيط يستطيع المواطنون معرفة الطريقة التي يتم بها الالتفاف على قراراتهم التي اصدروها في مؤتمراتهم الشعبية .. وكيف تم تجميدها والقائها في سلة القاذورات . كما يستطيعون ان يعرفوا الطريقة والبرنامج الذي تسير فيه اجهزة الدولة القمعية لاسقاط سلطة الشعب واقناعهم بدكتاتورية الاليجاركية البرجوازية أو العسكرية أو القبلية أو خلافه ..

وبعد .. فهل يمكننا ان نجيب عن تساؤلنا الذي طرحناه انفا : متى تنتهى الدولة ؟ وذلك في ظل هذا المثال الخي الذي قدمناه من واقع ما مارسه الجماهير الشعبية .. ومن واقع ما كانت اللجان الثورية عاملا اساسيا في خضم احداثه ..

القيود التي تعود

مثال عملي عن تناقض الثورة والدولة :

لم يكن التشيليون على دراية بما كان يحاك لهم ، إذ تقلد الحزب الشيوعي السلطة برئاسة الدكتور سلفادور الليندي ، وفقا للديمقراطية المزيفة المعمول بها في العالم المعاصر ، غير ان الليندي وحزبه يملكان برنامجا وطنيا للتنمية لعله كان يستوعب جل طموحات شعب تشيلي في تحسين مستواه الحضارى بين الشعوب من حيث الصحة والتعليم وزيادة الدخول الخاصة وفرص العمل ، وكذلك الخروج من دوامة النفوذ الاجنبي التى لم يعرف شعب من شعوب امريكا اللاتينية الطريق اليها بعد . وهكذا كان على العمال والفلاحين قبل كل شيء ان يقوموا بالانتاج الحاد والموجه وبتشجيع من رئيس الدولة نفسه . كما صار على الاطباء ان يقوموا بالرعاية الصحية للمواطنين تطوعا وفي كل وقت ليصلوا الى المناطق النائية من البلاد سيرا على اقدامهم ويقودون دراجاتهم الهوائية عبر الغابات وعبر الجبال ليتمكن كل

مواطن من الحصول على الوقاية اللازمة له أو على الأقل
العلاج المتوفر .

وكان امام الليندى ان يخلص شعبه من الاحتكارات
الرأسمالية التى امتصت دمه مئات السنين فيؤمم الشركات
الامريكية ويلحقها بالقطاع العام ، ويضرب الملكية الخاصة
الاستغلالية والاقطاعية لمصلحة الذين لا ملكية لهم والحاقيها
هى ايضا بالقطاع العام لم يكن امام شعب تشيلى الا مسافة
قصيرة ليحقق تحرره الاقتصادى الكامل بعد ان انجز تحرره
السياسى لينبئ مجتمعه الخاص القابل للتطور وسط غابة
للتخلف والفقر والجهل .

الا ان الدولة كمؤسسة تلك التى ناضل الدكتور الليندى
ليتمكن من تسخيرها لخدمة شعبه هى التى وجهت الضربة
القاضية لآماله كلها جملة وتفصيلا .. لقد كانت تركيبة
مؤسسة الدولة ملائمة للقوى المعادية للشعوب من رأسمالية
وانتهازية وقوى رجعية سياسية واجتماعية مرتبطة بالامبريالية
واعمال الاستغلال العالمى التى تمارسها الاحتكارات
الرأسمالية وهو الامر الذى قلب الاجراءات الاصلاحية

التي نفذها اليندى وجعلها تستغل ضده وضد برنامجه
التموى الوطنى ، حيث تسربت القوى المعادية هذه الى
كافة الاجهزة التي استحدثها ، وتلك التي جدد ادارتها اما
تلك التي كانت موجودة من قبل فقد كانت تسيطر عليها
الرجعية اصلا وتستخدمها لاجهاض عمليات التغيير .

وهكذا امكن ان تقف الدولة ضد عمليات التغيير
كلها وتفشلها فشلا ذريعا .. فزادت البطالة ، وضاق
الارزاق وارتفعت الاسعار ، واستشرى التسيب الادارى
في كافة الأجهزة اللصيقة بالخدمات اليومية للجماهير
وتوقفت المصانع ، وتلاشت الضروريات من الاسواق في
الوقت الذى زاد فيه شره الاستهلاك لدى المواطنين وسعى
موظفو الدولة الى تهريب العملات وقبول الرشاوى والاتجار
الخاص بممتلكات الدولة ، وفتح حسابات جارية في الخارج
الامر الذى جعل تشيلى في صورة مخالفة تماما لما يدعو له
اليندى وحزبه ولما يتحدثون به .

لقد صاروا في نظر مواطنيهم مجموعة من اللصوص
الكذابين الذين يقولون مالا يفعلون ، ويرتكبون منه

التجاوزات مالا يطيقه شعب من الشعوب ، وهكذا خرج الكثير من مواطني تشيلي في مظاهرات عارمة يقودها البرجوازيون والاقطاعيون القدماء الذين امم الليندي مصانعهم وعقاراتهم وشركاتهم واقطاعاتهم الزراعية الضخمة ومؤسساتهم التجارية الراقية ووكالاتهم . لقد هتف التشيليون ضد اللندي وحزبه وطالبوه بأن يعيد الممتلكات المؤمنة الى اصحابها وطالبوه بالتوقف عن التحرش بالقوى الرجعية البرجوازية وبالامبريالية الامريكية . وفوق ذلك كله فقد اعتبروه مسئولاً عن جميع انواع الفساد الذي عم بلادهم في عهده الذي ظنوا أنه سيخلصهم من كل فساد .

فهو المسئول عن البطالة وعن غلاء المعيشة وعن الفساد الادارى والتسيب والتهريب واحراق المرافق الانتاجية وهبوط انتاجية غيرها الى نسب متدنية جداً .

وحين يخرج الشعب الى الشارع يقوده اعداؤه فان ذلك يعنى شيئاً خطيراً لا يمكن الاستهانة به .

ان شعباً ناقماً كشعب تشيلي تتداخل عليه الامور الى حد ان يعادى نفسه ويحارب حليفه لمصلحة اعدائه ليس

شعبا مغفلا فقط أو مضللا ، ولكن الامر اعمق من هذا
المستوى واكثر تعقيدا .

ورغم ان انقلابا عسكريا فاشيا كان في النهاية خاتمة
مأساوية لاحداث تشيلي حيث دفع الدكتور الليندى حياته
وحياة ومستقبل حزبه ثمنا للخطأ الفادح الذى ارتكبه .

الا ان الانقلاب والهزيمة لم تكن نصيب الليندى ابدا .

ان شعب تشيلي هو الذى ابصر بعيونه عودة الاقطاع
وانتزاع الأراضي من الفلاحين ، وطرد العمال بالملايين
من اعمالهم .. ورأوا عيانا كيف عادت احتكارات
الامبريالية الامريكية الى بلادهم يتقدمها الطابور العميل من
الرأسمالية الطفيلية المحلية .. لقد فتحت السجون ابوابها
واتسعت المعتقلات ، وكان لابد ان تقوم الطغمة العسكرية
باثراء تاريخها القانونى فتصدر التشريعات الاحترافية
وقوانين الاحكام العرفية لترج بكل مواطن في السجن دون
ان تكلف نفسها ابداء الاسباب .

وهكذا فقد الآلاف حياتهم برصاص الحكومة العسكرية

الفاشية وزج بمئات الآلاف في المعتقلات .. وفر الآلاف
هربا بجلودهم من طاحونة الموت .

ولابد انهم قد ندموا ندامة بحجم المحيط الهادى .
وتقرحت عيونهم من البكاء على مافاتهم من فرص نادرة
بوجود الليندى لاقامة حياتهم الاجتماعية الخاصة والمستقلة
عن قوى النفوذ الدولية الكبرى .

ولقد فقد الكثيرون عقولهم وفقد غيرهم اطرافهم في
زنازين الحكم العسكرى الفاشى ، ولكنهم جميعا يتذكرون
رغم ذلك تلك التحذيرات التى كان يقدمها لهم الليندى يوميا
فقد كان يقول لهم بأنهم يقدمون خدمة لعدوهم وانهم
سيندمون يوما على ما فرطوا .

ان درس الشعب التشيلى لا يستطيع شعب من شعوب
العالم أن يتجاهله ، وخاصة تلك الشعوب التى تجرى تحولاتها
السياسية والاقتصادية والاجتماعية بشكل جذرى وتقع
بلدانها في مناطق حساسة من العالم تعتبرها القوى
الامبريالية الدولية مناطق نفوذها الحيوية . كما ان القوى

الثورية في العالم كله لا يمكنها هي الأخرى ان تنسى هذا .. بل ان عليها ان تعيه وعيا عميقا ، ولا اعتقد بان تنظيما ثوريا واحدا يستطيع حتى لو طلب منه ذلك - ان يتجاهل دلالات هذا الدرس المعقد أو ان يحجم عن تحليله أسبابا ونتائج .

فهذا الدرس قابل للتطبيق بحق جميع الشعوب ، بل انه في واقع الأمر الاحتمال الأكثر الحاحا ، أو الفرض الأقرب الى الصدق من كل الدروس الأخرى ، خاصة في البلدان التي لم تصعد الصراع الطبقي فيها الى درجة الفرز النهائي والمطلق مما يفنى الطبقات العميلة للامبريالية افناء نهائيا فتلجأ الامبريالية بعد ذلك الى التدخل العسكري المباشر من قبلها ، أما حين يجهض الفرز الطبقي فلا تصفى الطبقات اليمينية نهائيا فان الامبريالية لا حاجة بها الى التدخل العسكري المباشر من قبلها . فان بقايا هذه الطبقات تكفيها مؤونة هذا الأمر . فهي ستخرب كل اجراءات التحول وستجعل الشعب ينقم نقمة بالغة دون ان تسمح له بادراك مصادر التخريب الحقيقية مما يصب نقمته على الجهة الثورية أو

التقدمية المسئولة عن عملية التحول الأمر الذى سيفصلها عن الشعب ويجعل ضربها سهلا ميسرا ، ويعيد الشعب بعد ذلك الى قيوده القديمة .

ورغم بعض الفوارق الطفيفة بين أوضاع تشيلى وأوضاع ليبيا فان العمل التخريبي الذى تؤديه الطبقات اليمينية في كليهما لا يختلف اطلاقا بل انه ينطبق انطباقا تاما ويكاد يكرر نفسه حرفيا دون أى تغيير . فحيث تأجل الفرز الطبقي مراحل كبيرة ، فان الطبقات الرأسمالية والبرجوازية وبقايا الأقطاع السياسى والدينى والقبلى مازالت فاعلة في حمايتها لنفسها وتسربها الى جميع الأجهزة وسيطرتها عليها سيطرة مطلقة . ومنذ أربع سنوات صار واجب المتنفذين من أفراد هذه الطبقات وأولئك المرتبطين بمصلحتها هو الحيلولة دون حدوث صراع طبقي واع تقوده الثورة بشكل علنى لتصفية الطبقات الاجتماعية الرجعية المعادية للجماهير الشعبية وتصفية أجهزة الدولة البرجوازية المرتبطة بالامبريالية العالمية ارتباطا عضويا وثيقا حتى اذا ضمنوا عدم تفجر الصراع الطبقي الواعى ، فانهم سيرتفعون

الى المرحلة التي تليها وهي الانتقام من الجماهير الشعبية لتكفيرها بعمليات التحول الاقتصادى والاجتماعى وتسفيه الانجازات التي تحققت بفعل البرنامج الثورى ، وايصال قناعات مخالفة الى أذهان المواطنين عن هذه التحولات وعن الحركة الثورية ذاتها .

* ان المواطن الذى يتردد على المصلحة العامة اياما واسابيع ولا يتمكن من الحصول على حل مناسب ومقنع لمشكلته هو مواطن يتعرض لعملية غسل دماغ وتجري تهيئته لمقاومة التحولات الثورية في مجتمعه .

* ان الفلاح الذى يعجز عن اقناع شركة الأسواق بمصلحته رغم وضوح حقه في تصريف انتاجه ودرجة هذا الانتاج وحقه في تسلم ثمنه وحسن المعاملة له في مركز التوزيع حيث انهم يجعلونه ينتظرهم اكثر مما يطيق ثم يقيمون له انتاجه على درجة أقل من الدرجة الحقيقية وبعد ذلك يرسلون به الى مركز التوزيع الفرعى الذى يرفض استلام الشحنة منه ، فيعود من جديد ليقف نهائياً آخر في (الطابور) هو مواضع

تجرى عملية غسل دماغ له من طرف الرجعية لتهيئة لرفض عمليات التحول الثورى في مجتمعه وحياته الخاصة .

* - ان المواطن الذى يعجز عن الدخول الى مركز توزيع الاحذية ليشتري له ولعائلته حاجاتهم منها في الوقت الذى يعرف بان ملايين الازواج من الأحذية تقذفها المصانع المحلية بالاضافة الى ملايين أخرى تقذفها السفن في الموانئ هو مواطن يجرى غسل دماغه وتجهيزه لرفض اجراءات التحولات الاقتصادية الاشتراكية في مجتمعه وجعله يطالب بعودة الاقطاع والاستغلال وهيمنة البرجوازية .

* ان المواطن الذى يشاهد أمام عينيه اجراءات الوساطة والمحسوبية وقضايا الارتشاء تمر مرور الكرام ويعرف اخبار خيالية عن عمليات التهريب والصناعات السرية . ويشاهد المصانع الوطنية تحترق دون ان يعرف السبب ودون أن يعاقب الجناة . هو مواطن جاهز لتسخيره ضد مصلحته الخاصة والوطنية ليقدم اعداءه ، ورغم أنه سيندم في النهاية الا أن الرجعية المندسة في جسم الدولة قد غسلت دماغه وهيئته ليعمل ضد مصلحة شعبه ووطنه .

ان جميع هذه العمليات تحدث لأن فرزا طبقيا واعيا لم يحدث ، فتسربت القوى الاجتماعية الرجعية المعادية للشعب والساعية الى الهيمنة عليه الى اجهزة الدولة فخربتها وانتقمت لمصالحها المتضررة من خلالها . وانساق وراء طموحاتها في العودة مجددا الى حكم الشعب والسيطرة عليه باسقاط الثورة والغاء الانجازات الثورية والتقدمية التي تحققت في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية ان برنامج الطبقات العميلة المهيمنة على اجهزة الدولة لا يخرج عن هذا الاطار بأى حال من الأحوال .

ولذا فاننا حين نريد ان تنعق شعوبنا نهائيا من التخلف والعسف . ونقطع الطريق على اعدائها كي لا يعيدوها الى القيود القديمة التي كانت تكبلها هو ان ندمر الدولة ذاتها ونصعد صراعا طبقيا حقيقيا لنصفى عبره الطبقات الطفيلية المعادية للجماهير الشعبية تصفية نهائية مادية ومعنوية .
وعندها فقط يتحقق الانتصار النهائى للثورة .

حسن يوسف القنوي

❖ ملاحظة أخيرة

هل يجب ان نتفق . . أم ان اختلافنا يفيد هو الآخر ؟ . .
لست أرى ان نتفق جملة وتفصيلاً ، لأن ذلك لن يضيف
إلى هذه المحاوره جديداً من الأفكار ولا من المعلومات
ولعلنا حين يرى الآخرون رأياً مختلفاً نجد بعض ما فاتنا
من الصواب لديهم .

فليس غرضنا هنا أن نقدم طبقاً جاهزاً يلتهمه قارئنا
الأفاضل سريعاً دون أن يفتق لديهم جزء من الرغبة في المزيد ،
ودون أن يؤجج فيهم جملة من التساؤل والفضول . .
أننا نريد ان نخلق شيئاً من الجدل وان ندفع الآخرين دفعاً
إلى الرد ، علنا جميعاً نجد ضالتنا التي نهدف إلى إيجادها .
وهكذا قدمنا هذه المجموعة من الأفكار في شكلها المباشر
دون أى تزويق أو تنميق وكأننا نلقينا على مسامع قرائنا
الكرام القاءً وبشكل مباشر ، ثم جمعنا ما اسعفتنا به هذه
الذاكرة البسيطة المتعبة من قضايا يجدر طرحها للحوار حولها .
وكذا ما وجدناه مناسباً لها في جملة من الأمثلة لتتمكن

من ايصال الفكرة الرئيسية التي تمحور حولها اهتمامنا هنا .
إن الدولة كيان معقد لم يولد اليلة . . وهو لهذا
السبب مغروز في صدر التاريخ وفي عمق وعى الانسانية
ووراء ظلال عقلها الباطن . ولن تعدم من يدافعون عنها
ويرفعون لواءها ، معتبرين ماقدمناه مجرد تحامل على كيان
مقدس أو شبه مقدس . . لايجب أن يجد هذا العقوق كله
من مواطن بدوى يحمل حقداً دفيناً وثأراً تاريخياً مع هيكل
الدولة منذ عرفها العرب وخاصة الشمال الأفريقى حتى هذا
اليوم . ولعل ذلك يكون صواباً فلسنا نبرىء انفسنا مما جبل
الناس عليه من الفطرة والعاطفة فلو قلنا بان العربي الذى
عاني الولايات عبر تاريخه المزعج من الدولة ككيان معادٍ
(على الدوام) له ، ومنحاز ضده ، إما لأنها من صنع
الأجنبي المحتل وإما لأنها من صنع الطغاة الذين لا يراعون
إلا ولا ذمة لأحد من الناس ، وهو قد اعتاد أن يعاдиها
فإما أن يحاربها ويحتمى بسلاحه في مواجهة جبروتها وطغيانها
ومصادرتها للحريات والأرزاق وإما أن يستغل الطبيعة

فيختبئ في وديانها البعيدة الوعرة ، وجبالها الصعبة وشعابها
التي لا تنالها القطا !

إنه في جميع الأحوال عدو للدولة وليس سوى عدو
حقيقى له ، حتى حين اضطره عصره إلى الخروج من
النفى الارادى أو النفى الاضطرارى ليهبط المدينة بضوضائها
على اعتبار ان المدينة صارت عربية وإن الدولة اليوم تحت
أيادى العرب

جاء وفي ذهنه إنهم ليسوا ككل العرب هؤلاء الذين
يسيرون الدولة . . بل هم ليسوا عرباً . . لا علاقة بينهم
وبينه . . إنه يموت جوعاً . . وينكمش برداً . . ويندوب
ألماً ومرضاً .

لعل في هذا بعض التفسير النفسى أو قل بعض العلة
التي تجعل من العربي معادياً للدولة بطبعه . . ولا يدخل
في هذا الطبع كونه بدوياً لا يخضع للنظام بطبعه . على كل
حال . . إذا كان هذا من ضمن الردود التي ربما قدمها
أصحابها كتفسير لما يعتبرونه عقوقاً للدولة فإننا قد أوردناه
هنا وجعلناه مجال نقاش هو الآخر ، ولم نستعده



الشرق

1000 درهم خارج الجمارك

500 درهم داخل الجمارك



النظام العام للتجارة والتجارة الخارجية